العَوامِلُ المِائَة
فِي أُصُولِ عِلمِ العَرَبِيَّة

الطَّبعة الأولى
١٤٤٥هـ

العَوَامِلُ المِائَة

فِي أُصُولِ عِلمِ العَرَبِيَّة

لِلعَلَامَةِ اللُّغوي
أبي بَكر عَبد القَاهِر بن عَبد الرَّحمن الجُرجاني
(المتوفَّى: ٤٧١هـ)

تَحقِيق وتَعلِيق
أَبِي مَشْكُورالإِسْرافِيلي
كَانَ اللهُ مَعَهُ فِي الدُّنيا والآخِرَة

المُقَدِّمَة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أَمَّا بَعدُ:

فإن من الكتب المهمة التي تدرس في العربية متن «الـعَـوَامِـلُ الـمِـائَـة فِي أُصُـولِ عِـلـمِ الـعَـرَبِـيَّـة» لِلعَلامَة اللُّغَوِي العبقري، مؤسِّس علم البلاغة، أبي بَكر عَبد القَاهِر بن عَبد الرَّحمن الجُرجَاني (المتوفَّى: ٤٧١هـ) وقد يسَّر الله لي شرحه في بعض المجالس، ثم رغبت في الاعتناء به تحقيقا وتعليقا، والله المرجوّ أن ينفع بهذا العمل الإسلام والمسلمين، والحمد لله ربِّ العالمين.

عَمَلِي عَلَى الكِتَاب

لما كان متن: «الـعَـوَامِـلُ الـمِـائَـة» متنا مختصرا للمبتدئين أحببت أن يكون عملي يرتكز على النقاط التالية:

١) مقابلة المتن على ثلاث مخطوطات وعلى نسخ مطبوعة أهمها نسخة دار المنهاج.(١)

٢) ترجمة المصنف رحمه الله تعالى.

٣) تعريف المتن وبيان أهميته وموضوعه وذكر أهم شروحه.

٤) تعريف العامل والمعمول والعمل.

٥) جعل عناوين مترابطة متسلسلة على كل فقرة من فقرات المتن لتسهيله.

٦) التعليق على المتن بتعليقات مفيدة وتوضيحات جميلة، وتكميلات مهمة، يستفيد منها المدرس والدارس والقارئ للكتاب.(٢)

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجه الكريم وهو الهادي إلى الصراط المستقيم.

---

(١) المخطوطات التي قابلت عليها المنظومة ثلاثة وهي:

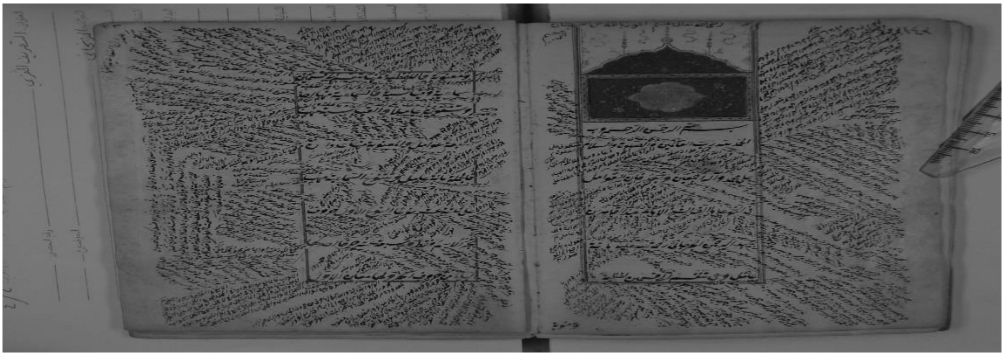
الأولى: مخطوطة مصورة من مكتبة جامعة صلاح الدين بـ (أدرنة) في تركيا، وهي مخطوطة جيدة وعليها حواشي كثيرة، تقع (١٨) ورقة، وعدد أسطرها (٧) أو أقل بعض الأحيان، وكان الفراغ من نسخها (١٠٠٦هـ)، بيد الحاج بكر بن أحمد رحمه الله تعالى، ورمزت لها: (أ).

والثانية: مخطوطة مصورة من دار الكتب الظاهرية رقم (٣٨٨٤)، وهي نسخة تامة، تقع أربع أوراق، وعدد أسطرها نحو (٢٧)، وليس فيها تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ، ولكن الذي يظهر منها أنها قديمة جدا، ورمزت لها (ب).

والثالثة: مخطوطة مصورة من مكتبة برلين ألمانيا، ورقمها: (١٧٢٨٨٥٠٦٢٢) وخطها في غاية الجمال، وتقع، وعدد أسطرها (١١)، ورمزت لها (ج). ووجدت هذه المخطوطة عن طريق الأخ رفيق المغربي.

(٢) وغالبها مأخوذ من الشرح.

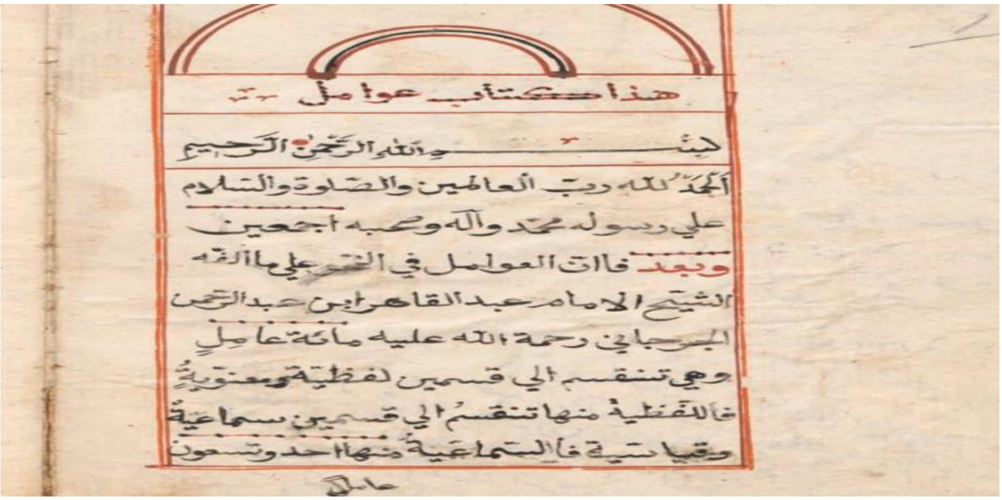
صُوَرُ المَخْطُوطَات



المخطوطة الأولى: مخطوطة مكتبة صلاح الدين بـ(أدرنة) في تركيا.



المخطوطة الثانية: مخطوطة مكتبة الظاهرية.



هذا كتاب عوامل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
علي رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين
وبعد فان العوامل في النحو علي ما الفه
الشيخ الامام عبد القاهر ابن عبد الرحمن
الجرجاني رحمة الله عليه مائة عامل
وهي تنقسم الي قسمين لفظية ومعنوية
فاللفظية منها تنقسم الي قسمين سماعية
وقياسية فالسماعية منها احد وتسعون
عاملا

المخطوطة الثالثة: مخطوطة مكتبة برلين ألمانيا.

ترجمة المُصَنِّف [١]

اسمه ونسبه:

هو الشيخ العلامة إمام البلاغة وواضعها أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، فارسي الأصل، جرجاني الدار، وعاش فيها دون أن ينتقل إلى غيرها.

مولده ونشأته:

ولد في جرجان في مطلع القرن الخامس الهجري، ولا يعرف تاريخ ولادته، نشأ ولوعاً بالعلم، محبّاً للغة، فأقبل على الكتب، وخاصة كتب النحو والأدب.

ولم يتمكن له الرحلة إلى طلب العلم، فلم يطلب العلم خارج مدينته جرجان، على الرغم من ظهور ولعه المبكر بالعلم والنحو والأدب.

وقد عوضه الله عن ذلك بعالمين كبيرين كانا يعيشان في جرجان، أحدهما: أبو الحسين بن الحسن بن عبد الوارث الفارسي النحوي، نزيل جرجان، ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي. [٢]

قال الأنباري في طبقات الأدب (ص / ٣١٤): "وكان يحكى عنه كثيرا؛ لأنه لم يلق شيخا مشهورا في علم العربية وغيره؛ لأنه لم يخرج عن جرجان في طلب العلم، وإنما طرأ عليه أبو الحسن فقرأ عليه".

---

(١) من مصادر ترجمته: السير للذهبي (١٨/ ٤٢٣) وتاريخ الإسلام له (٣٢/ ٤٥) ونزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص/ ٣١٤) والوافي بالوفيات (١٩/ ٤٩) وطبقات الشافعية الكبرى (٥/ ١٤٩).

(٢) أفاده بعضهم.

والثاني القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني، قاضي جرجان من قبل الصاحب بن عبّاد.

وإلى ذلك يشير ياقوت فيقول: "وكان الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد قرأ عليه واغترف من بحره، وكان إذا ذكره في كتبه تبخبخ به، وشمخ بأنفه بالانتماء إليه".[١]

كتبه ومصنفاته:

مصنفات الشيخ كثيرة، وأهمها:

١) دلائل الإعجاز في علم المعاني.

٢) أسرار البلاغة.

٣) العوامل النحوية، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٤) شرح الجمل.

٥) المغني في ثلاثين مجلدا، وهو شرح حافل على كتاب الإيضاح للفارسي.

عقيدته ومذهبه:

المترجمون للعلامة الجرجاني يذكرون أنه كان شافعيا في الفقه، أشعريا في العقيدة، ومما يدل على ذلك دفاع عبد القاهر عن آراء الأشاعرة كثيرا، وتأويله لكثير من الصفات كالاستهزاء والمكر والمخادعة، والعينين، والمجيء ونحوها.[٢]

---

(١) انظر معجم الأدباء (٥/ ١٨٢).

(٢) انظر المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة (ص/ ٥٠).

ولهذا قال الذهبي: "وَكَانَ شَافعيًّا، عَالِمًا، أَشعرِيًّا، ذَا نُسُكٍ وَدين".[١]

ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه كثير من العلماء، فقد قال السبكي: "وصار الإمام المشهور المقصود من جميع الجهات مع الدين المتين والورع والسكون".[٢]

وقال الفيروز أبادي في البلغة (ص/ ١٣٦): "أول من دون علم المعاني، وقال فيه: إمام العربية واللغة والبيان".

وقال السيوطي في بغية الوعاة (٣/ ١٠٦): "وكان من كبار أئمة العربية والبيان".

وقال السلفي: "كان ورعا قانعا دخل عليه لص فأخذ ما وجد وهو ينظر وهو في الصلاة فما قطعها وكان آية في النحو".[٣]

وفاته رحمه الله:

توفي رحمه الله سنة (٤٧١هـ) على المشهور، وهو الذي ذكره السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، وصديق حسن خان في أبجد العلوم، وقيل: (٤٧٤هـ) ذكره أبو بكر الأنباري في نزهة الألباء (ص/ ٣٦٣)، وقيل: (٤٧٦هـ) أشار إليه صديق، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

---

(١) انظر السير للذهبي (١٨/ ٤٣٣).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ١٤٩).

(٣) السير للذهبي (١٨/ ٤٣٣).

تعريف الكتاب

المصنِّفون يقولون: أهمية الكتاب وقيمته تظهر في ثلاثة أمور:

الأوَّل: اشتهار الكتاب عند طلبة العلم، لأن الكتاب لا يتداوله أهل العلم إلا لما له من المكانة والمنزلة عندهم، وهذه المتن من أشهر متون العربيَّة

والثَّاني: الاعتماد عليه في الدِّراسة، بأن يكون الكتاب من الكتب التي تدرس عند أهل العلم، وهذا المتن من أشهر المتون تدرس في العربية في جميع العالم.

والثَّالث: كثرة الشروح والحواشي عليه، وهذا المتن قد جاوزت شروحه مائه شرح، واعتنى به كثير من الباحثين، وسيأتي ذكر بعض شروحه بعد قليل.

وهذا المتن العظيم قد جعل الله له قبولا بين علماء العربية وطلابها، ولذلك تميز به مزايا عظيمة، أهمها ما يلي:

الأوَّل: أنه متن مختصر حجما، مع عظم نفعه وفائدته.

والثَّاني: أنه مبني على تأصيل طريقة مبتكرة لم يسبق إليها.

والثالث: أنه يميل إلى التطبيق أكثر من النظر الذي عليه غالب كتب النحو.

والرَّابع: أنه ركَّز على قضية العامل التي حيَّرت النحاة، فحصرها لهم بمقدار معين يمكن فهمها والبناء عليها، لأنها تحوي أصول اللغة ومهماتها. (١)

ويكفيه مزية أنه أحيا قضية العامل ونظريتها، وأن مؤلفه هو ذاك الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي يعتبر من واضعي اللغة العربية ومؤسسي قواعدها.

---

(١) إحياء قضية العامل إحياء للنحو كله، لأن العامل يقتضي عاملا ومعمولا.

وسبب تأليف الكتاب: على ما أفاده بعض المحققين أنه كثر في زمن المؤلف من يزهِّد الناس في النحو، ويدعو إلى تحقير شأنها وعدم الاهتمام بها، لما فيها من الصعوبة وكثرة الخلاف، والقيل والقال.

وكان من ضمن ذلك التزهيد: إنكار قصية العامل، وعدم المبالاة به، وطلب إلغاء تلك النظرية من أصلها، وكان ممن ينادي بإلغاء نظرية العامل الفراء رحمه الله.

وقد ألف الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي المتوفى سنة (٥٩٢هـ) كتابا أسماه: (الرد على النحاة)، للإنكار على النحاة، ولإلغاء نظرية العامل، فإنه يقول في مقدمته (ص/ ٦٩): (قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه). ويذكر في (ص/ ٨٥) أنه أبطل أن يكون في الكلام عامل ومعمول. وفي أول فصل لهذا الكتاب (إلغاء العوامل).

وكان عبد القاهر الجرجاني من الذين تصدوا لمقاومة هذا الرأي، وبيَّن لهم أهمية العامل،[١] وذكر لهم أن من ينكر فائدة النحو كمن ينكر حسه ويكون مغالطا في الحقائق نفسه، حتى جعلهم يقولون: "إنا لم نأبَ صحة هذا العلم، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله".[٢]

---

(١) قال الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي (١/ ٦٣): "والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به، بل أذكياء، بارعون فيما قرروه بشأن: (نظرية العامل)، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها".

(٢) كما تجد حقائق هذا في كتابه دلائل الإعجاز (ص/ ٣٨).

وبعد ذلك ألف عبد القاهر هذا المتن العظيم، المسمى بـ«العَوَامِلُ المِائَة فِي أُصُولِ عِلْمِ العَرَبِيَّة» فجاء كما قيل عنه: (يهذب ذهن المبتدئ وفهمه، ويعرفه سمة الإعراب ورسمه، ويفيد للمتوسط في حفظ الأصول المتفرقة والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد، وجمعها في أقرب حد).

ولهذا اعتنى به علماء النحو وأهل اللغة عناية فائقة لا نظير لها، إذ بلغت شروحاته ما لم يبلغ متن في اللغة غيره إلا نادرا، فمنهم شارح لمعانيه، وناظم لمقاصده، ومحش لمبانيه، ومعرب لألفاظه، وهذا من توفيق الله؛ لصدق مؤلفه، والله أعلم. (١)

ومن شروح هذا المتن: (٢)

١) شرح سعد الدين التفتازاني على العوامل.

٢) وسائل الفئة في شرح العوامل المائة، لأبي محمد محمود العيني.

٣) أحسن المحامل في شرح العوامل لمحمد أمير حاج.

٤) لمح المسائل النحوية شرح العوامل الجرجانية ليحيى بن يخشي الرومي.

٥) شرح العوامل لعصام الدين عربشاه الخراساني.

٦) شرح العوامل الجرجانية للأزهري.

---

(١) ولو قيل: إنه ما من جيل إلا واعتنوا بهذا الكتاب واستفادوا منه لم يبعد، بل تلقى العجب إذا سمعت أن في بعض البلدان يقدمونه على الآجرومية كما ذكر ذلك الشارح أحمد الفطامي في شرحه على المتن (ص/ ٤٨٥).

(٢) أفضل من تكلم على هذا المتن وجمع شروحاته وحواشيه الأستاذ البحاثة عبد الله بن محمد الحبيشي اليمني في كتابه "جامع الشروحات والحواشي" (٣٠/ ١٣٤٣ - ١٣٤٨) فليراجع فقد ذكر له ما يقارب مائة عمل

٧) تحفة الإخوان في شرح العوامل المائة لمصطفى إبراهيم الغليبوني.

٨) تسريح الغوامل للشيخ أحمد الفطامي.

٩) شرح عوامل الجرجاني لعبد الله الصغير.

١٠) الشرح الجديد على العوامل لخالد الزاهدي، وغيرها كثير.

وأما منظومات هذا المتن فهي كثيرة، منها: الضوابط الكلية في نظم العوامل الجرجانية، لأحمد نجل سيبويه، وكفاية الكرام لعبد السلام البوني، وللشيخ فتح القدسي منظومة جميلة في هذا الباب.

وأما موضوع هذا المتن: فهو بيان عوامل العربية، وسيأتي بيان ذلك في الفقرة الآتية، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

حَقِيقَةُ العَامِلِ وَأَقسَامُه

أركان الإعراب ثلاثة: وهي العامل، والمعمول، والعمل.

وإنما جُعِل هذه الثلاثة أركانا: لأن الكلمة العربيّة لا تخرج عن ثلاث: إمَّا أن تكون معمولة، أو عاملة، أو مهملة.

والعَامِل هو المؤثِّر الحَقيقي عندهم في الكلمة، والمعمول هو المؤثَّر، والعمل هو أثر العامل، فيحسن الاهتمام بهذه الأمور الثلاثة. (١)

فالعامل لغة: هو صفة بمعنى ذات ثبت له العمل، أي من يعمل على الدَّوام وإن قلَّ عمله، والفاعل أعمّ منه. (٢)

واصطلاحًا: هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم. (٣)

وقيل: ما يؤثِّر في الكَلِمَة التي لها محل بحيث يجعلها على وجه مخصوص من الإعراب. (٤)

وينقسم العامل باعتِبَار ذَاته إلى أربَعَة أقسام: أسماء، وأفعال، وحروف، ومعان.

---

(١) قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز (ص/ ٤١٠): "ومما ينبغي أنْ يَعْلَمُهُ الإنسانُ ويجعلَه على ذكرٍ، أنه لا يُتصوَّرُ أنْ يتعلَّقَ الفكْرُ بمعاني الكَلِمِ أفراداً ومجرَّدةً من معاني النحو، فلا يقومُ في وهْمٍ ولا يصِحُّ في عقْلٍ، أنْ يتَفَكَّرَ مُتفكِّرٌ في معنى (فعلٍ) مِنْ غيرِ أن يُريدَ إعمالَه في (اسْمٍ)، ولا أن يتفكَّر في معنى (اسْم) من غَيْرِ أنْ يُريدَ إِعمالَ (فعلٍ) فيه، وجَعْلَه فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريدَ فيه حكْماً سوى ذلك من الأحكام، مثْلَ أن يُريدَ جَعْلَه مبتدأً، أو خبراً، أو صفةً أو حالاً، أو ما شَاكَلَ ذلك".

(٢) انظر شرح العوامل للأزهري (ص/ ١٤١).

(٣) انظر الكواكب الدرية شرح متممة الآجروميّة (ص/ ٢٩).

(٤) انظر شرح العوامل للأزهري (ص/ ١٤١).

فالأفعال هي الأصل في العَمَل، وهي ترفع الفاعل وتنصب المفعول ونحوه إذا كانت تامة، وترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كانت ناقصة.

وأما الأسماء: فالأصل فيها ألَّا تَعمل، والأسماء العاملة أحد عشرة، اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الفعل، والمصدر، والظَّرف، والجار والمجرور، والمضاف، والاسم التام، والمؤوَّل بالمشتق.

وأما الحروف العاملة فهي خمسة، وهي: حروف الجرّ، وإن وأخواتها، والمشبهات بليس، والنواصب، والجوازم. (١)

وأمَّا المعاني التي تكون عاملا، فيأتي ذكرها في التقسيم الثاني.

وينقسم العامل أيضا باعتبار صفته إلى قِسمينِ: عامل لفظي، وعامل معنوي.

وهذا التقسيم سيذكره المصنف رحمه الله، والعوامل اللفظية هي التي ذكرناها الآن.

وأما العوامل المعنوية ففيها كثير منها خلاف، وأشهر ما يجعله النُّحاة عاملا معنويًّا عشرة، وهي: الابتداء، والتجرد من الناصب والجازم، والطلب، والإضافة، والتبعية، والمخالفة، والفاعلية، والمفعولية، والمجاورة، والتوهم. (٢)

والعوامل اللفظية تنقسم إلى قسمين كما سيذكره المصنف:

---

(١) الحروف في لغة العرب تنقسم إلى قسمين: مهمله وعاملة، فالعاملة ما تقدم ذكره، وما عداه فهي مهملة، وعددها كثير. قال المرادي في الجنى الداني (ص/ ٢٨): "ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون حرفاً، وزاد غيره على ذلك حروفاً أخر، مختلفاً في حرفية أكثرها، وذكر بعضهم نيفاً وتسعين حرفاً، وقد وقفت على كلمات أخر مختلف في حرفيّتها، ترتقي بها عدة الحروف على المائة. وهي منحصرة في خمسة أقسام: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي".

(٢) شرحنا هذه العوامل في كتابنا مساعدة الطلاب (ص/ ٩٣).

الأول: العوامل القياسية، وهي أحد عشر عاملا على الصحيح، وهي الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل، والمصدر، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمضاف، والجارّ والمجرور، والظّرف، والاسم التامّ.

والثاني: العوامل السماعية، وهي سبعة: حروف الجر، والحروف المشبَّهَة بالفعل، المشبَّهات بـ(ليس)، ونواصب المضارع، وجوازمه، والأَفعَال النَّاقصة، والعَدَد الذي يَنصِب تمييزه. (١)

وينقسم العامل أيضا باعتبار عمله إلى أربعة أقسام، وهو عامل الرفع، وعامل النصب، وعامل الجزم، وعامل الجر، لأن العمل وهو الإعراب لا يكون غير هذه الأربعة، وهي الرفع، والنصب، والخفض، والجزم. (٢)

---

(١) المصنف جعلها (١٣) نوعا كما سنشير إليه.

(٢) انظر مساعدة الطلاب (ص/ ٨٨).

حَقِيقَةُ المَعمُول وَأقسَامُه

وأما المعمول لغة: هو المتأثِّر الذي يعمل فيه العامل.

واصطِلاحا: ما يوجد فيه أثر العامل لفظا أو تقديرا أو محلًّا. (١)

وقيل: كلمة أو ما ينوب عنها صحَّ دخول العامل عليها. (٢)

وينقسم المعمول باعتبار ذاته إلى ثلاثة أقسام:

الأوَّل: ما لا يكون معمولا أصلا، وهما اثنان: الحرف، وفعل الأمر عند البصريين.

والثَّاني: ما يكون معمولا دائما، وهما اثنان: الاسم مطلقا، والفعل المضارع.

والثَّالث: ما كان الأصل فيه ألا يكون معمولا، ولكن قد يقع موقع القسم الثاني فيكون معمولا، وهما اثنان: الماضي، والجملة التي لها محل من الإعراب.

وينقسم المعمول أيضا باعتبار مباشرته للعامل على قسمين:

الأوَّل: أصليٌّ، وهو ما يكون فيه العامل مؤثِّرا بغير واسطة بينهما يعمل فيه أولا، كتأثير الفعل في فاعله، نحو: قام زيد، ويسمى المعمول بالأصالة، ويدخل في جميع المعمولات إلا التوابع.

---

(١) انظر تحفة الإخوان على عوامل البركوي (ص/ ١٢٩).

(٢) والمراد بقوله: (أو ما ينوب عنها) ما يصلح أن يحلَّ محلَّها من مصادر مؤولة أو جمل.

انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ١٥١).

والثَّاني: تبعيٌّ، وهو ما يكون العامل فيه مؤثرا بواسطة موافق للمتبوع في الإعراب، نحو: (عمرو) من: خرج زيد وعمرو، والمراد بالتبعي التوابع الخمسة، النعت والبيان والبدل والنسق والتوكيد، ويسمى المعمول بالتبعية. [١]

وينقسم المعمول أيضا باعتبار محلِّه إلى أربعة أقسام على حسب أنواع الأعراب، وهو معمول مرفوع، ومعمول منصوب، ومعمول مجرور، ومعمول مجزوم.

---

(١) انظر إظهار الأسرار (ص/ ٦٧).

حَقِيقَةُ العَمَلِ وَأقسَامُه

والمراد بالعَمل هنا هو الإعراب، وهو الأثر الحاصل بتأثير العوامل من رفع، أو نصب، أو جرٍّ، أو جزم. (١)

فما يحصل بسبب العوامل في الكلمات هو العمل الذي يحتاج من المعرِب إلى تركيز وتأمل لأهميَّته.

وينقسم العمل باعتبار ذاته إلى ثلاثة أقسام، لأن الأشياء التي تعرب بها الكلمات لا تخرج عن ثلاث، وهي الحركة، والحرف، والحذف.

فالحركات التي تعرب بها المعربات فهي ثلاثة، وهي: الضمة، والفتحة، والكسرة.

وأمَّا الحروف فهي أربعة، وهي: الواو، والألف، والياء، والنون، أي: ثبوتها.

وامَّا الحذف فلا يعرب به من الكلمات إلا الفعل المضارع، وهو على ثلاثة أنواع: وهو حذف الحركة، وهو السكون، وحذف حرف العلَّة من آخر الكلمة، وحذف النون من الأمثلة الخمسة.

وينقسم العمل أيضا باعتبار الصِّفة إلى أربعة أقسام، وهي: الإعراب اللفظي، والإعراب التقديري، والإعراب المحلي، والإعراب الحكمي، والله الموقف. (٢)

---

(١) قد يقال: العمل أعم من ذلك، لأنه يدخل في ذلك التغييرات التي تحصل للمبنيات، ويجاب عن ذلك بأن هذه التغييرات في المحل، لا في اللفظ، والإعراب قد تكون في المحلِّ كما سيأتي.

(٢) انظر مساعدة الطلاب (ص/ ١١٨).

[المُقَدِّمَة] (١)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ، وَصَحْبِهِ، أَجْمَعِينَ.

وَبَعْدُ: (٢)

فَإِنَّ العَوَامِلَ فِي النَّحْوِ (٣) -عَلَى مَا أَلَّفَهُ الشَّيْخُ (٤) الإِمَامُ عَبْدُ القَاهِرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجُرْجَانِيُّ، رَحْمَةُ الله [تَعَالَى] (٥) عَلَيْهِ- مِائَةُ عَامِلٍ. (٦)

وَهِيَ تَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ:

---

(١) في نسخة المنهاج: (خطبة الكتاب)، وفي جـ: (هذا كتاب عوامل).

(٢) أي: بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة والصلاة على النبي ﷺ وعلى الصحابة والآل.

(٣) أي: العوامل الكائنة في النحو، العوامل: جمع عامل، ولا يجمع هذا الجمع للعقلاء الرجال، فلا يقال: (ضارب ضوارب، شارب شوارب)، وقولهم (فارس فوارس) شاذ، وقد يجمع للصفة الإناث فيقال (صاحبة صواحب) وعلمها (فاطمة فواطم) ومثلها (حائض حوائض) ونحو ذلك.

(٤) أي بناء على الكتاب الذي ألفه الشيخ، وهذه العبارة ليست من كلام المصنف وإنما من بعض النساخ، ولكن لا يقال المقدمة ليست له، فالمقدمة له إلا ما بين الشطرين.

(٥) هذه اللفظة ليست في جميع المخطوطات.

(٦) اعترض عليه بأنه أخبر بمفرد عن جمع؛ لأن مائة لفظ مفرد، والعوامل جمع، والمبتدأ لابد أن يطابق الخبر، وأجيب عن هذا بأوجه ثلاثة:

الأوَّل: أننا لا نسلم وجوب التطابق بين المبتدأ والخبر، والمسألة خلافية معروفة.

والثَّاني: أن التطابق إنما يجب إذا كان الخبر مشتقا وههنا ليس كذلك.

والثَّالث: أن قوله (مائة) وإن كان مفردا لفظا إلا أنه جمع من حيث المعنى؛ لأنه يدل على التعدد والكثرة، فحينئذ يتطابقان. انظر شرح الأزهري على العوامل (ص/ ٨١) وتعليقات علماء داغستان على العوامل الجرجانية.

[١] لَفْظِيَّةٍ.

[٢] وَمَعْنَوِيَّةٍ. (١)

فَاللَّفْظِيَّةُ مِنْهَا: تَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: (٢)

[١] سَمَاعِيَّةٍ.

[٢] وَقِيَاسِيَّةٍ. (٣)

فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا: أَحَدٌ وَتَسْعُونَ عَامِلًا، وَالقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا: سَبْعَةُ عَوَامِلَ.

وَالمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا: عَدَدَانِ.

فَالجُمْلَةُ: مِائَةُ عَامِلٍ. (٤)

❀ ❀ ❀

---

(١) سيأتي تعريف العوامل المعنوية في آخر الكتاب، والمصنف إنما قدم العامل اللفظي على المعنوي؛ لأن اللفظي أقوى من المعنوي؛ إذ لا يؤتى بالمعنوي إلا عند تعذر العامل اللفظي، ولأن اللفظي يعرب بالقلب واللفظ معًا، والمعنوي باللفظ فقط. يقول الأزهري في شرح العوامل (ص/ ٨٤): فإن قيل لم قدم العوامل اللفظية على المعنوية؟ قيل إن العوامل اللفظية أكثر شيوعا وورودا في الكلام، فكان لها اهتمام والشيء المهتم به يقدم.

(٢) اللفظية لغة: هو المنسوب إلى اللفظ. واصطلاحًا: ما يكون للِّسان فيه حظ.

ومعنى هذا أنه العامل الذي يكون اللِّسان فيه حظ من اللفظ، ويعرف النطق به.

انظر تسريح الغوامل (ص/ ٤٨٩) وكيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٩٨).

(٣) سيأتي تعريفهما، والماتن قدم السماعية على القياسية؛ لكثرتها مع أن قياس أن يقدم الأقل مثل الواحد والاثنين.

يقول الأزهري في شرح العوامل (ص/ ٨٥): فإن قيل لم قدم السماعية على القياسية مع أن كل واحد منهما من العوامل اللفظية؟ قيل: إن السماعية أكثر عددا وورودا بالنسبة للقياسية فلذا قدمها عليها.

(٤) قال أحمد الفطامي في تسريح الغوامل (ص/ ٤٨٨) مع غيره: "هذا بحسب ما أراد المصنف ذكره في هذا المختص، أو بحسب ما لا يستغني عن معرفته الداخلون في هذا العلم، كما صرح به في الآخر وإلا فهي أكثر من المائة؛ لأنه ترك من العوامل اللفظية أشياء كـ(لا) التي لنفي بالجنس، وكـ(أيان) من العوامل الجازمة وكـ(درى وجعل وصير) من بقية العوامل الناصبة للمفعولين".

[العَوَامِل السَّماعيَّة][١]

وَالسَّمَاعِيةُ مِنْهَا:[٢] تَتَنَوَّعُ عَلَى ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا.[٣]

---

(١) السماعية لغة: المنسوب إلى السماع، واصطلاحًا: هو الذي يتوقف إعماله على السماع.

وحقيقته: أنه كلُّ كلمة عُلِم عملها في غيرها سماعًا من العرب، ولا تندرج تحت قاعدة كليَّة معيَّنة، ولكن ألفاظها محصورة معيَّنة.

ومعنى هذا أنك لا تستطيع أن تعمل الجرّ مثلًا إلا بالحروف التي سُمعت عن العرب إعمالها، ولا يقاس عليها غيرها من بقية الحروف في هذا العمل.

انظر تسريح الغوامل (ص/ ٤٨٩) وكيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٩٨).

(٢) في (أ): (وتتنوع السماعية منها).

(٣) أي: على حسب رأيه رحمه الله، وهي: حروف الجر، وإن وأخواتها، والمشبهات بليس، وحروف تنصب الاسم المفرد، ونواصب المضارع، وحروف الجوازم، وأسماء الجوازم، والعدد الذي ينصب التمييز، واسم الفعل، وكان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وظن وأخواتها.

والذي يظهر لي والله أعلم أنها سبعة، وهي: حروف الجر، والحروف المشبَّهَة بالفعل، المشبَّهات بـ(ليس)، ونواصب المضارع، وجوازمه، والأفعَال النَّاقصة، والعَدَد الذي يَنصِب تمييزه.

[حُـروفُ الـجَـرِّ] (١)

النَّوْعُ الأَوَّلُ: حُرُوفٌ تَجُرُّ الِاسْمَ الوَاحِدَ فَقَطْ، وَهِيَ سَبْعَةَ عَشَرَ حَرْفًا:

(١) بدأ بها لكثرة عددها، وكثرة دورانها في الكلام، وهي: ما وضعت لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء.

وبعبارة أخرى: هي الحروف التي تجر المعنى الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها، فقولك مثلا: تعلمت في المسجد، فحرف (في) جرَّ معنى الفعل وهو التعلم إلى المسجد؛ لأن المسجد مكان التعلم والاستفادة.

وتسمى حروف الجر، وحروف الصفات، وحروف الإضافة.

وعملها: خفض الاسم مهما كان نوعه سواء كان ظاهرا أو مضمرا أو معربا أو مبنيا.

وسبب عملها: أنها حروف مختصة بالأسماء غير صائرة كالجزء منه -بخلاف لام التعريف- فاستلزمت التأثير إذ قام بها مقتضية.

والمصنف ذكر منها (١٧) حرفا وترك ثلاثة وهي (كي ولعل ومتى). ولا يعاب على المصنف تركه لهذه الثلاثة؛ لما قاله ابن عقيل (١/ ٤٥٩) مع الخضري: "وقلَّ من ذكر (كي، ولعل، ومتى) في حروف الجر".

[البَاء] [(١)]

أَحَدُهَا: (البَاءُ) مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ، [(٢)] وَلَهَا مَعَانٍ:

الأَوَّل: لِلإِلصَاقِ؛ [(٣)] نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ؛ أَي: التَصَقَ مُرُورِي بِمَوْضِعٍ يَقْرُبُ مِنْهُ زَيْدٌ. [(٤)]

وَالثَّانِي: لِلاسْتِعَانَةِ؛ نَحْوُ: كَتَبْتُ بِالقَلَمِ، أَي: اسْتَعَنْتُ فِي الكِتَابَةِ بِالقَلَم. [(٥)]

وَالثَّالِثُ: لِلْمُصَاحَبَةِ، نَحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ بِعَشِيرَتِهِ، أَيْ: خَرَجَ زَيْدٌ بِصُحْبَةِ عَشِيرَتِهِ. [(٦)]

---

(١) الباء من أشهر حروف الجر، وإنما قدمها لرسوخ قدميها في الحرفية، وقد ذكروا لها معان كثيرة، أوصلها ابن هشام إلى أربعة عشر معنى، وهكذا المرادي، ثم نظم هذه المعاني بقوله:

بالباء ألصق، واستعن، أو عد، أو ... أقسم، وبعض، أو فزد، أو علل
وأتت بمعنى مع، وفي، و على، و عن ... وبها فعوض، إن تشا، أو أبدل

انظر لسان العرب (١/ ٣٠٤) وحاشية الخطيب على مغني اللبيب (٢/ ١١٧) والجنى الداني (ص/ ٣٦).

(٢) [ب]: (الباء من حروف الموحدة، من حروف الجر).

(٣) [ب]: (أجلها الإلصاق).

(٤) الإلصاق هو المعنى الأصلي للباء، حتى قيل: لا يفارقها في شيء من مواردها، والإلصاق إفادة لصوق أمر بمدخوله لصوقًا حقيقيا أو مجازيا، وهو ينقسم إلى قسمين:

الأول: حقيقي: وهو أن يكون العامل مفضيا إلى المجرور بنفسه، نحو: (بزيدٍ داء) و(أمسكت بزيد) إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو يد أو نحوه.

والثان: مجازي: وهو ألا يكون العامل مفضيا إلى المجرور بنفسه، لكن بما يقربه منه، نحو: (مررت بزيد) أي: التصق مروري بموضع يقرب منه.

انظر الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٠٤) والجنى الداني (ص/ ٣٦) والمغني (٢/ ١٧٧) ورصف المباني (ص/ ١٤٤).

(٥) ضابطها أنها الداخلة على المستعان به في إيجاد الفعل، ومعناه: أنها لإفادة طلب الفاعل العون بمدخوله في صدور الفعل عنه، سواء كان آلة نحو: (كتبت بالقلم) و(ذبحت بالسكين) أو لم يكن آلة: كـ(بسم الله).

(٦) أي: إفادة مصاحبة أمر بمدخوله. ولها علامتان: إحداهما أن يحسن في موضعها (مع)، والأخرى أن يغني

وَالرَّابِعُ: لِلْمُقَابَلَةِ، نَحْوُ: بِعْتُ هَذَا بِهَذَا، أَيْ: قَابَلْتُ هَذَا بِهَذَا. (١)

وَالخَامِسُ: لِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، أَيْ: أَذْهَبْتُهُ. (٢)

وَالسَّادِسُ: لِلظَّرْفِيَّةِ، نَحْوُ: جَلَسْتُ بِالمَسْجِدِ، أَيْ: جَلَسْتُ فِي المَسْجِدِ. (٣)

والسَّابِعُ: زَائِدَةٌ، نَحْوُ: هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، أَيْ: هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٧٩] أَيْ: كَفَى اللهُ شَهِيدًا. (٤)

وَالثَّامِنُ: لِلتَّفْدِيَةِ، نَحْوُ: بِأَبِي وَأُمِّي، أَيْ: فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي. (٥)

❁ ❁ ❁

عنها وعن مصحوبها الحال. الجنى الداني (ص/ ٤٠).

(١) وتسمى باء العوض، وهي الداخلة على الأثمان والأعراض، وتفيد وقوع أمر بمقابلة مدخوله، نحو: بعت عبيدي بالدراهم، والباء داخلة على المأخوذ وهو الدراهم في المثال السابق. الجنى الداني (ص/ ٤١).

(٢) (أ): أذهبت زيدا.

وتسمى باء النقل أيضا، والتعدية: هي جعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بإدخال الباء على فاعله، نحو: (ذهبت بزيد) أي صيرته ذاهبا. المغني مع الدماميني (٢/ ٣٧٨).

(٣) وعلامته أن يحسن في موضعها (في). الجنى الداني (ص/ ٤٠).

(٤) لو قال المصنف (التوكيد) ثم قيدها بالباء الزائدة كما فعله ابن هشام (٢/ ١٤٦) كان أولى؛ حتى لا يتوهم كون الزيادة معنى من معاني الباء، وليس كذلك، بل معنى زيادتها أنه لا يختل المعنى بحذفها.

(٥) هذا المعنى لم يذكره كثير من النحاة كابن هشام والمرادي وغيرهما، وهو معنى ثابت في اللغة، ومنه: ما رواه البخاري برقم (٣٧٥٠) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ قَالَ: «رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وَحَمَلَ الحَسَنَ وَهُوَ يَقُولُ: بِأَبِي شَبِيهٌ بِالنَّبِيِّ، لَيْسَ شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ، وَعَلِيٌّ يَضْحَكُ».

قال الطيبي: يحتمل أن يكون التقدير هو مفدى بأبي شبيه فيكون خبرا بعد خبر أو أفديه بأبي وشبيه بالنبي خبر مبتدأ محذوف. انظر الفتح (٧/ ١٢٣).

[مِنْ] (١)

وَالثَّانِي: (مِنْ)، وَلَهَا مَعَانٍ أَيْضا: (٢)

أَحَدُهَا: لابْتِدَاءِ الغَايَةِ فِي المَكَانِ، نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إلى الكُوفَةِ؛ يعني: ابْتِدَاءُ غَايَةِ سَيْرِي مِنَ البَصْرَةِ إلى الكُوفَةِ، وَيُعْرَفُ بِصِحَّةِ وَضْعِ (الِابْتِدَاءِ) مَكَانَهُ. (٣)

وَالثَّانِي: لِتَبْيِينِ الجِنْسِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠] أي: الَّذِي هُوَ الأَوْثَانُ، أَوْ خَاتِمٌ مِنْ فِضَّةٍ، وَيُعْرَفُ بِصِحْةِ وَضْعِ (الَّذِي) مَكَانَهُ. (٤)

وَالثَّالِثُ: لِلتَّبْعِيضِ؛ نَحْوُ: شَرِبْتُ مِنَ المَاءِ؛ أَيْ: بَعْضَ المَاءِ، (٥) وَأَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ؛ أَيْ: بَعْضَ الدَّرَاهِمِ، وَيُعْرَفُ بِصِحَّةِ وَضْعِ (البَعْضِ) مَكَانَهُ. (٦)

---

(١) الحرف الثاني من حروف الجر التي ذكرها المصنف: (من) ولها معان كثيرة ذكر لها ابن هشام والمرادي خمسة عشر معنى، ونظم هذه المعاني الأخير الأخير بقوله:

أتتنا من لتبيين، وبعض ... وتعليل، وبدء، وانتهاء
وإبدال، وزائدة، وفصل ... ومعنى عن، وفي، وعلى، وباء

انظر المغني (٤/ ١٣٦-١٦٤) والجنى الداني (ص/ ٣٠٨)

(٢) أي: لـ(من) معان كما أن للباء معان، وأيضا: من آض، إذا رجع، وهي مفعول مطلق أو حال.

(٣) المعنى الأصلي لـ (من) هو الابتداء، حتى ادعى بعضهم أنها لا تكون إلا لذلك، فقال ابن يعيش في شرح المفصل (٨/ ٣): فإن ابتداء الغاية لا يفارقها في جميع ضروبها!. وفيه نظر كما بيته في الشرح.

(٤) معنى قولهم لبيان الجنس: أي لإظهار ما يقصد من أمر مبهم، وشرطها أن يتقدم ما يحتاج إلى بيان، وعلامتها صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها، نحو: خاتم من فضة، فيقال: خاتم فضة.

(٥) [أ، ب]: شربت من النهر، أي: بعض النهر.

(٦) معنى قولهم: (للتبعيض) أي: أي لإفادة أن ما يتعلق به الفعل بعض مدخوله، كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٣].

وَالرَّابِعُ: بِمَعْنَى (فِي)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة:٩]

أَيْ: فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ. (١)

وَالخَامِسُ: زَائِدَة: نَحْوُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، أَيْ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ. (٢)

وَتُعْرَفُ زِيَادَتُها: بِأَنَّهَا لَوْ أُسْقِطَتْ لَمْ يُخَلَّ المَعْنَى الأصلِي. (٣)

❀ ❀ ❀

---

(١) قال المرادي في الجنى الداني (ص/ ٣١٤): "وكونها بمعنى (في) متقول عن الكوفيين".

(٢) أي: للتوكيد فلا تفيد معنى غير التوكيد كما تقدم في الباء، كقوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [ة الملك:٣].

(٣) والغالب أنها تأتي بعد النفي، فإذا جاءت (من) بعد النفي تكون زائدة.

[إِلَى] (١)

وَالثَّالِثُ: (إلى)، وَلَهَا مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهُمَا: لِانْتِهَاءِ الغَايَةِ فِي المَكَانِ؛(٢) نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إلى الكُوفَةِ؛ يَعْنِي: انْتِهَاءُ سَيْرِي مِنَ البَصْرَةِ إلى الكُوفَةِ.

وَالثَّانِي: بِمَعْنَى (مَعَ)، وَهُوَ قَلِيلٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٥٢]، وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود:٥٢] أَيْ: مَعَ قُوَّتِكُمْ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء:٢] أَيْ: مَعَ أَمْوَالِكُمْ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. (٣)

❁ ❁ ❁

(١) إلى) من الحروف الجارة التي يكثر استعمالها في لغة العرب، وتأتي لمعان كثيرة أوصلها ابن هشام في المغني (١/ ٤٨٩) والمرادي في الجنى الداني (ص/ ٣٨٥) نحو ثمانية معان.

(٢) الصحيح أن (إلى) تفيد الانتهاء سواء كان الانتهاء في المكان أو في الزمان أو في غيرهما، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [سورة البقرة:١٨٧].

(٣) تأتي (من) بمعنى (مع) وذلك إن ضممت شيئا إلى آخر في الحكم به أو عليه. كما في الهمع (٤/ ١٥٤).

[فِــي] (١)

وَالرَّابِعُ: (فِي)، وَلَهَا مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهُمَا: لِلظَّرْفِيَّةِ، وهِيَ:(٢) حُلُولُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِهِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا. (٣)

مِثَالُ الحَقِيقَةِ؛ نَحْوُ: المَاءُ فِي الكُوزِ، وَالمَالُ فِي الكِيسِ.

وَمِثَالُ المَجَازِ؛ نَحْوُ: النَّجَاةُ فِي الصِّدْقِ، كَمَا أَنَّ الهَلاكَ فِي الكَذِبِ. (٤)

وَالثَّانِي: بِمَعْنَى (عَلَى)، وَهُوَ قَلِيلٌ؛ كَقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١] أَيْ: عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ. (٥)

❁ ❁ ❁

---

(١) (في) من حروف الجر المشهورة، وذكروا لها معان كثيرة، أوصلها ابن هشام إلى عشرة معان.
انظر المغني (٢/ ٥١٣) والجنى الداني (ص/ ٣٥٠).

(٢) في بعض النسخ: (والظرف: حلول الشيء...).

(٣) أي: كونه يستقر فيه شيء آخر، يقول المرادي في الجنى الداني (ص/ ٣٥٣): "مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن (في) لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازا، وما أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه".

(٤) قال علماء داغستان في تعليقهم على العوامل عند هذا الموضع (ص/ ٤٨): "والضابط أن الظرف والمظروف إن كانا حسيين كالماء في الكوز، أو الظرف جسما والمظروف عرضا، نحو: الصبغ في الثوب، فالظرفية حقيقية، وإن كانا عرضين، كالنجاة في الصدق، أو الظرف عرضا والمظروف جسم، نحو: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ۝٥٥﴾ [يس:٥٥] كانت الظرفية مجازية" اهـ.

(٥) قال الجوهري: "وزَعَمَ يُونُس أنَّ العَرَبَ تقولُ: نَزَلْت فِي أَبيكَ، يُرِيدُون عَلَيْهِ".
انظر الصحاح (٦/ ٢٤٥٨) ولسان العرب (١٥/ ١٦٧) وتاج العروس (٣٩/ ٢٦٢).

[اللامُ] (١)

وَالخَامِسُ: (اللَّامُ) وَلَهَا مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: لِلتَّمْلِيكِ؛(٢) نَحْوُ: المَالُ لِزَيْدٍ، أَيْ: مَمْلُوك لِزَيْدٍ. (٣)

وَالثَّانِي: لِلتَّخْصِيصِ،(٤) نَحْوُ: الجُلُّ لِلْفَرَسِ.

وَالثَّالِثُ: لِلتَّعْلِيلِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا لِلتَّأْدِيبِ. (٥)

---

(١) اللام في لغة العرب تأتي لمعان كثيرة، وقد أفرد بعضهم لها بالتصنيف كالزجاجي له كتاب في اللامات، والجارة منها تأتي لمعان كثيرة أوصلها ابن هشام إلى اثنين وعشرين معنى، والمرادي أوصلها إلى ثلاثين قسما مع انتقاده على بعض المعاني. انظر المغني (٣/ ١٥٣) والجنى الداني (ص/ ٩٦).

(٢) التمليك: هو الذي وضع لإفادة كون ما قبله مملوكا لمدخوله، نحو: (المال لزيد) فإن المال مملوك لزيد.

ولام التمليك: هي الواقعة بين ذاتين تصلح أن تكون الواقعة منهما بعد اللام مالكة للأخرى، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ١٨٩﴾ [سورة آل عمران:١٨٩].

(٣) التفسير ساقط من نسخة المنهاج.

(٤) أي لإفادة كون ما قبله مختصا بمدخوله، وهي اللام الداخلة بين ذاتين ولا يصح فيها الملك في الداخلة عليها اللام للذات الأخرى، فالفرس لا يصلح أن يملك الجل؛ والجل: ما يلبس للدابة لمنع البرد ونحوه.

وهذا المعنى الأصلي لهذا الحرف، حتى ادعى بعضهم أنها لا تفارقها، يقول المرادي: "التحقيق أن معنى اللام في الأصل هو الاختصاص، وهو معنى لا يفارقها، وقد يصحبه معان أخر، وإذا تأملت سائر المعاني المذكورة وجدتها راجعة إلى الاختصاص".

وقال شيخ الإسلام: "واللام حرف إضافة وهي توجب اختصاص المضاف بالمضاف إليه واستحقاقه إياه من الوجه الذي يصلح له، وهذا المعنى يعم موارد استعمالها، كقولهم: المال لزيد، والسرج للدابة، وما أشبه ذلك". انظر الجنى الداني (ص/ ١٠٩) ومجموع الفتاوى (٣١/ ٣٠٥).

(٥) ضابطها أنها التي يصلح في مكانها (من أجل)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [سورة آل عمران:٨١].

وَالرَّابِعُ: بِمَعْنَى (عَنْ)، إذا اسْتُعْمِلَ مَعَ القَوْلِ، كَقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴿٧٣﴾﴾ [سورة مريم:٧٣] أَيْ: عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا. (١)

وَالخَامِسُ: زَائِدَةٌ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل:٧٢] أَيْ: رَدِفَكُمْ. (٢)

وَالسَّادِسُ: بِمَعْنَى (بَعْدُ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ﴾ [الإسراء:٧٨] أَيْ: بَعْدَ دُلُوكِ الشَّمْسِ. (٣)

وَالسَّابِعُ: بِمَعْنَى (الغَيْرِ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ﴾ [الأعراف:١٨٧]، أَيْ: غَيْرَ وَقْتِهَا. (٤)

❁ ❁ ❁

---

(١) اللام الجارة التي بمعنى (عن) هي اللام الجارة اسم من غاب حقيقة أو حكما عن قائل متعلق به.

وظاهر كلام المصنف أنه يقيد مجيء اللام بمعنى إذا استعمل مع القول.

قال المرادي في الجنى الداني (ص/ ١٠٠): وقد أطلق بعضهم في ورود اللام بمعنى (عن) ولم يخصه بأن يكون بعد القول، ومثّله بقول العرب: لقيته كفه لكفه، أي عن كفه.

انظر الجنى الداني (ص/ ٩٩) والمغني (٣/ ١٧٦).

(٢) تأتي زائدة، وتكون للتوكيد، كما تقدم، وهذا المثال مختلف فيه، فالمحققون يرجحون التضمين، بمعنى دنا لكم، أو اقترب. انظر المغني (٣/ ١٨٤) وأوضح المسالك (٣/ ١٧٣) والكشاف للزمخشري (٣/ ١٥٨).

(٣) سقط من (أ) (ب) (جـ). قال أبو حيان في البحر المحيط (٦/ ٧٠): "قالوا بمعنى (بعد) أي بعد دلوك الشمس، ومنه: (كتبته لثلاثٍ خلونَ من شهر كذا)، وقال الواحدي: اللام للسبب؛ لأنها إنما تجب بزوال الشمس، فيجب على المصلي إقامتها لأجل دلوك الشمس". ومنه حديث: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته).

(٤) سقط من (أ) (ب) (جـ). هذا المعنى لم يذكره كثير من النحاة، واللام في الآية بمعنى (في). انظر المغني (٣/ ١٧٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧/ ٣٩٤).

[ربّ] (١)

وَالسَّادِسُ: (رُبَّ)، وَهِيَ لِلتَّقْلِيلِ، وَلَهَا صَدْرُ الكَلَامِ، وَتَخْتَصُّ بِاسْمٍ نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ، نَحْوُ: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ. (٢)

❁ ❁ ❁

---

(١) هي من الأحرف الجارة الشبيهة بالزائدة التي لا تحتاج إلى متعلق تتعلق به، وفيها لغات كثيرة، ذكرها يورث الملال، كما قاله بعضهم.

وقد اختلف النحاة في معناها، وأسهل ما قيل فيها: أنها للتكثير وللتقليل.

ومجرورها له ثلاث حالات:

الأول: أن يقع بعده خبر، فيكون في موضع رفع بالابتداء، نحو: ربَّ رجل عندي.

والثاني: أن يقع بعده فعل، نحو: رب رجل لقيت. فيكون في موضع نصب على المفعولية.

والثالث: أن يقع بعده فعل مشتغل بالضمير، فيجوز فيه الرفع والنصب كباب الاشتغال، نحو: ربَّ رجل لقيته.

انظر الجنى الداني (ص/ ٤٤٧) والمغني (٣/ ٣٣٧) وشرح العوامل لسعد الله الصغير (ص/ ٤١٤).

(٢) يقول الفاكهي في شرح المتممة (ص/ ٣٥٧): "ولها صدر الكلام من بين حروف الجر؛ لأنها موضوعة للإنشاء التكثير والتقليل، واستعمالها في الأول كثير".

[عَـلَـــى] [(١)]

وَالسَّابِعُ: (عَلَى)، وَهِيَ لِلاسْتِعْلَاءِ، حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا.

مِثَالُ الحَقِيقَة: نَحْوُ: زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ. [(٢)]

وَمِثَالُ المَجَاز: نَحو: عَلَيْهِ دَيْنٌ. [(٣)]

❁ ❁ ❁

---

(١) الحرف السابع من حروف الجر (على) وهي من أكثر الحروف استعمالا، ولها معان كثيرة أوصلها ابن هشام في المغني (٢/ ٣٧٢) تسعة معان، والمرادي في الجنى الداني (ص/ ٤٧٦) ثمانية معان.

(٢) الاستعلاء الحقيقي هو إذا كان الاستعلاء حسا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ٢٢﴾ [المؤمنون:٢٢].

(٣) الاستعلاء المجازي على ما يوهمه كلامه: هو إذا كان الاستعلاء معنويا، نحو: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥٣]. وبعضهم يجعل هذا نوع من الاستعلاء الحقيقي، فيكون المجازي: إذا كان الاستعلاء على ما يقرب منه لا عليه، نحو قله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [سورة طه:١٠].

[عَـــنْ] (١)

وَالثَّامِنُ: (عَنْ)، وَهِيَ لِلْبُعْدِ وَالْمُجَاوَزَةِ؛ نَحْوُ: رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ؛ أَيْ: تَجَاوَزَ السَّهْمُ عَنِ القَوْسِ. (٢)

وَأَيْضًا إذا قُلْتَ: (٣) بَلَغَنِي عَنْ زَيْدٍ حَدِيثٌ، فَمَعْنَاهُ: تَجَاوَزَ إِلَيَّ عَنْهُ حَدِيثٌ.

❀ ❀ ❀

---

(١) (عن) من حروف الجر المشهورة، ولها معان كثيرة أوصلها ابن هشام إلى عشرة.

ولكن المرادي يقول: "واعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون فقط ومن وافقهم كالقتيبي وابن مالك، وقال بعض النحويين: وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل؛ إذ لو كانت لها معان في هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف، فوجب أن يتأول جميع ما ذكروه مما خالف معنى المجاوزة".

انظر المغني (٢/ ٣٩٣) الجنى الداني (ص/ ٣٤٥).

(٢) معنى المجاوزة: هي بعد شيء مذكور عما بعدها لسبب حدث قبلها. ويقال: مجاوزة شيء عن شيء.

وهذه المجازة على ثلاثة أنواع:

الأول: أن تكون بزوال الشيء الأول عن الشي الثاني ووصوله إلى الشيء الثالث، كالمثال المذكور.

والثَّاني: أن تكون بالوصول وحده بدون الزول عن الأول، نحو: أخذت الرأي عن زيد.

والثَّالث: أن تكون بالزوال وحده، نحو: أديت عن زيد الدين.

وهي حقيقة في الأجسام نحو: رميت السهم عن القوس، أي جاوز السهم عن القوس بسبب الرمي.

ومعنوية في المعاني نحو: أخذت النحو عن الشيخ، بمعنى أنك لما علمت ما يعلم جاوزه العلم بسبب الأخذ.

(٣) [ب]: (وأيضا كأنك إذا قلت...).

[الكَــافُ] (١)

وَالتَّاسِعُ: (الكَافُ)، وَلَهَا مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهُمَا: لِلتَّشْبِيهِ؛ نَحْوُ: زَيْدٌ كَالأَسَدِ، تَشْبِيهًا مَجَازِيًّا؛ لِشَجَاعَتِهِ، لَا حَقِيقِيًّا. (٢)

وَالثَّانِي: زَائِدَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى:١١]، أَيْ: لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ. (٣)

❁ ❁ ❁

---

(١) ذكر لها ابن هشام خمسة معان، والمرادي ثلاثة. انظر المغني (٣/ ٧) والجنى الداني (ص/ ٨٣).

(٢) (أ): لا تحقيقا.

المعنى الأصلي للكاف التشبيه، وهو مشاركة أمر لأمر في معنى من المعاني ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ﴾ [سورة الرحمن:٣٧].

وظاهر كلام المصنف أن التشبيه من المجاز وليس كذلك، قال الدسوقي في ضمن شروح الترخيص (٣/ ٢٩٠): "التشبيه باب مستقل لذاته؛ لأن الاختلاف في وضوح الدلالة والخفاء موجود فيه".

ويمكن أن يقال: التشبيه الحقيقي ما إذا كان التشبيه بين العقلاء، نحو: زيد كعمرو، وغيره مجازي.

(٣) أي تأتي زائدة غير أصلية ومعناها التوكيد، وفي إعراب الآية أقوال أهمها ثلاثة:

الأول: أن الكاف صلة زيدت لتأكيد مضمون الكلام، فيكون المعنى: (ليس مثله شيء، ليس مثله شيء)، وهذا القول هو قول الجمهور، واختار الأزهري، وابن فارس. والثاني: أن لفظة (مثل) صلة وتوكيد، فيكون المعنى: (ليس كهو شيء)، وهذا هو ظاهر كلام الطبري، واختيار البغوي، والبيهقي، وغيرهم، وفيه الحكم على الأسماء بالزيادة، مع إمكان الحكم بها على الأحرف.

والثالث: أنه ليس ثم زيادة أصلا، فيكون المعنى: (ليس مثل مثله شيء) لأن هذا من باب قولهم: مثلك لا يفعل كذا، أي: أنت لا تفعله، وأتى بـ(مثل) للمبالغة، وقالوا في معنى المبالغة هنا: أي: ليس كمثله مثل لو فرض المثل، فكيف ولا مثل له، وهذا فيه ما فيه. انظر تفسير القاسمي (٨/ ٣٥٤) والبحر المحيط (٧/ ٤٨٨) وتفسير الطبري (٢٠/ ٤٧٥) وتفسير القرطبي (١٨/ ٤٤٩) والدر المصون (٩/ ٥٤٤) واللباب في علوم الكتاب (١٧/ ١٧٣) وتهذيب اللغة (١٥/ ١٠٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص/ ١١٥).

[مُـذْ، وَمُـنـذُ] [١]

وَالعَاشِرُ: (مُذْ).

وَالحَادِي عَشَرَ: (مُنْذُ).

وَهُمَا لِابْتِدَاءِ الـغَـايَـةِ فِي الزَّمَانِ المَاضِي؛ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ وَمُنْذُ يَوْمِ الجُمُعَةِ؛ أَيْ: ابْتِدَاءُ عَدَمِ رُؤْيَتِي مُذْ وَمُنْذُ يَوْمِ الجُمُعَةِ.

❁ ❁ ❁

(١) مما يجر به الاسم الظاهر المختص بالزمان (منذ ومذ) فإنهما مختصان بالزمان، ولا تجر ظاهرًا غير الزمان ولا ضميرا.

قال المرادي في الجنى الداني (ص/ ٥٠٤): "والمختار أن (مُذْ ومُنذْ) إن وليهما مرفوع، أو جملة فهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإن وليهما مجرور فهما حرفان". وهذا اختيار ابن مالك في التسهيل (٢/ ١٤٤).

[حَــتَّــى][١]

وَالثَّانِي عَشَرَ: (حَتَّى)، وَلَهَا مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهُمَا: لانْتِهَاءِ الغَايَةِ: نَحْوُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، أَي: انْتِهَاءُ أَكْلِي إلى رَأْسِهَا.

وَالثَّانِي: بِمَعْنَى (مَعَ) وَهُوَ كَثِيرٌ،[٢] نَحْوُ: جَاءَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةِ،[٣] أَيْ: مَعَ الْمُشَاة.

❁ ❁ ❁

---

(١) تأتي (حتَّى) في اللغة حرف جر وحرف عطف وحرف ابتداء.

والجارة ليس لها إلا معنى واحد، وهو الأول، وأما المعنى الثاني فإنه ذكر لـ(حتَّى) العاطفة لا العاطفة.

ومجرورها يشترط فيه شرطان:

الأول: أن يكون ظاهرا ولا تجر الضمير.

الثاني: أن يكون آخر جزء أو ملاقي آخر جزء، نحو: (أكلت السمك حتى رأسها).

قال المرادي: " قد ظهر، بما ذكرته، أن الجارة أعم، لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر، ولا عكس، لأن الجر يكون في مواضع لا يجوز فيها العطف". انظر الجنى الداني (٢/ ٣٨٠) والمغني (ص/ ٥٤٦).

(٢) [ب]: (وهو الأكثر)، بخلاف إتيان (إلى) بمعنى (مع) فهو قليل.

(٣) في بعض النسخ: (جاءني).

[وَاوُ القَسَمِ وَتَاؤُه وَبَاؤُه] (١)

وَالثَّالِثَ عَشَرَ: (وَاوُ القَسَمِ) نَحْوُ: وَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا.

وَالرَّابِعَ عَشَرَ: (تَاءُ القَسَمِ)؛ نَحْوُ: تَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا.

وَ(بَاؤُهُ) نَحْوُ: بِاللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا. (٢)

❁ ❁ ❁

(١) الأصل في حروف القسم الباء؛ لأنها تدخل ما لا يدخل غيرها من حروف القسم ولا يشترط في مجرورها أي شروط، وقد تدخل الظاهر والمضمر، ويذكر معها فعل القسم، ويستعمل في القسم الاستعطافي، وهو ما كان جوابه طلبيا نحو: بالله اسأل الشيخ.

(٢) لم يرقم للباء لأن الزائد هنا المعنى، وهو كونها للقسم.

[حَاشَا وخَلا وعَدَا] (١)

وَالخَامِسَ عَشَرَ (حَاشَا).

وَالسَّادِسَ عَشَرَ (خَلاَ).

وَالسَّابِعَ عَشَرَ (عَدَا).

وَهَذِه الـثَّـلَاثَة لِلاسْتِثْنَاءِ. (٢)

وَمَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ: هُوَ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ عَمَّا دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ، وَقِيلَ: إِخرَاجُ الثَّانِي عَمَّا دَخَلَ فِيه الأَوَّلُ، نَحْوُ: جَاءَنِي القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ، (٣) وَخَلَا زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ.

❁ ❁ ❁

---

(١) هذه الكلمات الثلاثة تستعمل حروفا وأفعالا، فإن استعملت حروفا فتكون حروف جر، والاسم الذي بعدها يكون مجرور بها.

وهذه الحروف الثلاثة ليست حروف جر أصلية كما تقدم، وإنما شبيهة بالزائد فلا تحتاج إلى متعلق.

(٢) في بعض النسخ: (وَهِيَ لِلاسْتِثْنَاءِ). أي: معنى هذه الأحرف الثلاثة إن كانت حروف جر فهي للاستثناء بمعنى إلا.

والاستثناء لغةً: مطلق الإخراج، يقال: استثنيت هذا من ذاك، أي: أخرجته.

واصطلاحًا: ما ذكره المصنف، ويزاد نفيا وإثباتا.

وأما المستثنى: فهو الاسم المذكور بعد (إلا) أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا.

(٣) في نسخة: (ما جاءني القوم حاشا زيدا) بالنفي.

[الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعلِ] (١)

النَّوْعُ الثَّانِي مِنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ.

وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ:

الأَوَّلُ: (إِنَّ).

وَالثَّانِي: (أَنَّ)، وَهُمَا لِلتَّحْقِيقِ؛(٢) نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَبَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ.

وَالثَّالِثُ: (كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ، نَحْوُ: كَأَنَّ زَيْدًا الأَسَدُ، تَشْبِيهًا مَجَازِيًّا، لَا حَقِيقِيًّا.(٣)

وَالرَّابِعُ: (لَكِنَّ) لِلاسْتِدْرَاكِ؛ نَحْوُ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا حَاضِرٌ.

---

(١) تعريفها: حروف تشبه الفعل في العمل وقوة التأثير، وكلها حروف بالإجماع إلا (أن) المفتوحة، فزعم الحيدري في كشف المشكل في النحو(ص/ ٨٨) أنها اسم. وفيه نظر لا يخفى.

وإنما قدمها على المشبهات بـ(ليس) لأمرين:

الأول: لكونها مشبهة بفعل تام، والمشبهات بليس مشبهة بفعل ناقص، والتام مقدم على الناقص.

والثاني: أن عمل هذه الأحرف متفق بخلاف عمل المشبهات بليس ففيه خلاف بين الحجازيين والتميميين.

وعدد هذه الأحرف ستة، وحمل عليها اثنان، وهما: عسى الحرفية، و(لا) النافية للجنس.

وعملها: أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر. انظر تحفة الإخوان شرح عوامل البركوي (ص/ ١٣١) والمغني (١/ ٣٥٣) وشرح الكافية لابن مالك (٣/ ٣١٣).

(٢) أي: لتقوية الحكم عند المخاطب، وهو النسبة بين المبتدأ والخبر، فقولك (إن زيدا قائم) تقوي (إن) وتؤكد نسبة القيام إلى زيد فهو أمر محقق وقوعه عند المتكلم.

(٣) كأن) من الأدوات التي تنصب الاسم وترفع الخبر، ولخبره حالتان:

الأول: أن يكون جامداً ومعناه التشبيه وهو مشاركة أمر لأمر في معنى من المعاني أي للدلالة على أن اسمها مشبه بخبرها في الصفات، نحو: كأن زيداً أسد.

والثاني: أن يكون خبرها مشتقاً نحو: (كأن زيداً قائم) فهذه تكون للظن أو للشك بمعنى أن قيام زيد مظنون ومرجو. انظر شرح الكافية للرضي (٣/ ٣٤٥).

ومَعنَى الِاسْتِدْرَاكُ: هُوَ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ بِالنَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ.(١)

وَالخَامِسُ: (لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي؛ نَحْوُ: لَيْتَ زَيْدًا مُنطَلِقٌ.

وَمَعْنَى التَّمَنِّي: طَلَبُ حُصُولِ الشَّيْءِ سَوَاءٌ كَانَ مُمْكِنًا أَوْ مُمْتَنِعًا، فَالْمُمْكِنُ نَحْوُ: لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ، وَالْمُمْتَنَعُ نَحْوُ: لَيْتَ زَيْدًا طَائِرٌ.(٢)

وَالسَّادِسُ: (لَعَلَّ) لِلتَّرَجِّي؛ نَحْوُ: لَعَلَّ زَيْدًا قَاعِدٌ.(٣)

[وَ]التَّرَجِّي: يُسْتَعْمَلُ فِي الْمُمْكِنِ فَقَط؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق:١]، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى:١٧].

---

(١) الاستدراك وهو لغة: تدارك ما فات، فليست السين للطلب.

واصطلاحا: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه بمعنى إبعاد الوهم الناشئ من الكلام السابق للمخاطب بواسطة (لكن).

(٢) معنى (ليت) كما ذكره المصنف، إلا أنه يقيد بشيء محبوب، وهذا الشيء المحبوب إما أن يكون مستحيلا غير ممكن الوقوع، نحو: (ليت الشباب عائد)، فـ(ليت) تعمل عمل ليس، (الشباب) اسمها منصوب، (عائد) خبر مرفوع، أو يكون ممكنا يرجى حصوله إلا أنه فيه عسر، كقول الفقير: (ليت لي مالا فأحج به)، ولا يصح التمني في أمر محتوم الوقوع، نحو:(ليت غدا تجيء).

(٣) الأصل في (لعل) أنها تأتي لمعنيين:

الأول: الترجي: وهو انتظار الشيء المحبوب الممكن الوقوع، نحو: (لعل أبي قادم) فـ(لعل) تعمل عمل إن وأخواتها و(أبي) اسمها منصوب و(قادم) خبرها مرفوع.

والثَّاني: الإشفاق: وهو انتظار الشيء المكروه المخوف نحو:(لعل زيدا هالك).

والفرق بين الترجي والإشفاق أن الترجي يكون في المحبوب نحو:(لعل الله يرحمنا) والإشفاق في المكروه نحو: (لعل العدو قادم).

انظر شرح الألفية لابن عقيل (١/ ٢٧٤).

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ الحُرُوفُ الحُرُوفَ المُشَبَّهَةَ بِالفِعْلِ:[(١)]

[١] لِكَوْنِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ فَصَاعِدًا.[(٢)]

[٢] وَفَتْحِ أَوَاخِرِهَا كَمَا فُتِحَ آخِرُ الفِعْلِ.[(٣)]

[٣] وَوُجُودِ مَعْنَى الفِعْلِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا.[(٤)]

وَكَمَا أَنَّ الفِعْلَ يَرْفَعُ وَيَنْصِبُ،[(٥)] فَكَذَلِكَ هِيَ تَرْفَعُ وَتَنْصِبُ؛ لِمُشَابَهَتِهَا الفِعْلَ مِنْ هَذِهِ الوُجُوهِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) مشابهتها للفعل من جهتين: اللفظ والمعنى. انظر شرح المقدمة لابن بابشاد (١/ ٣١٧) وشرح الكافية للرضي (٣/ ٣٤٥).

(٢) لكونها ثلاثية ورباعية وخماسية كالفعل.

(٣) [ب، جـ]: (وفتح آخرها). أي: لكون أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية. شرح ابن يعيش على المفصل (١/ ١٠٣).

(٤) لكونها بمعنى (أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت).

(٥) الواو ساقطة من: (ب، جـ).

[الحُرُوف المُشَبَّهَات بِـ(لَيس)] (١)

النَّوْعُ الثَّالِثُ مِنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا:

حَرْفَان يرْفَعَانِ الاسْمَ وَيَنْصِبَانِ الخَبَرَ،(٢) وَهُمَا (ما) وَ (لا)، المُشَبَّهَتَانِ بـ(لَيسَ) نَحْوُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَا رَجُلٌ حَاضِرًا. (٣)

وَمُشَابَهَة (مَا) بِـ(لَيسَ) مِنْ حَيْثُ إِنَّ (مَا) لِلنَّفْيِ، وتفي الحال،(٤) وَالدُّخُولِ عَلَى المَعَارِفِ وَالنَّكِرَاتِ، وَعَلَى المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ، وَدُخُولِ البَاءِ عَلَى خَبَرِهَا، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ، كَمَا أَنَّ (لَيْسَ) كَذَلِكَ. (٥)

---

(١) تعريفها: هي حروف تشبه (ليس) –الفعل الناقص– في العمل.

والمشهور أربعة: (ما، لا، إن، لات) والأخيران تركهما المصنف رحمه الله، وفي إعمال هذه الأحرف خلاف بين العرب، فذهب الحجازيون إلى إعمال هذه الأحرف بعمل (ليس)، وهو رفع الاسم ونصب الخبر لمشابهتهما بـ(ليس)، وأما بنو تميم فلا يعملون هذه الأحرف بل يكون ما بعدها مبتدأ وخبر.

انظر حاشيته ابن حمدون على المكودي (١/ ٣٥٤) وشرح الكافية لابن مالك (١/ ١٨٧).

(٢) كذا في [ب]، وفي بعض النسخ: (حرفان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر).

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية (١/ ١٩١): لغة بن تميم في تركهم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز كذا قال سيبويه في الكتاب (١/ ٥٩) وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصا بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحق ما لا يختص به كـ(ما) نافية أن لا يكون عاملا. اهـ. وانظر شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٣٤١).

(٤) أي نفي معنى الخبر عن الاسم في الزمن الحاضر، وهذا عند الإطلاق وعدم القرينة، وإلا فبالقرينة يُعمل.

(٥) وقع إعمال في القرآن في ثلاثة مواضع، وهي قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ﴾ [المجادلة:٢]، وقوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١]، ﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ٤٧﴾ [سورة الحاقة:٤٧].

وَمُشَابَهة (لَا) بِـ(لَيسَ) مِنْ حَيْثُ إِنَّ (لَا) لِلنَّفْيِ وَالدُّخولِ عَلَى النَّكِرَاتِ،[١] وَعَلَى المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ دُونَ نَفْيِ الحَالِ،[٢] وَالدُّخولِ عَلَى المَعَارِفِ، وَدُخُولِ البَاءِ عَلَى خَبَرِهَا، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدار.[٣]

❁ ❁ ❁

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية (١/ ١٩٤): إلحاق (لا) بـ(ليس) في العمل عند من قال به -وهم البصريون- مخصوص بالنكرات، كقولك: (لا رجل خيراً من زيد) و(لا عمل أنفع من طاعة الله).

(٢) يرى ابن حمد أنها لنفي الحال أيضا. انظر حاشيته على المكودي (١/ ٣٤٥).

(٣) وقع في دار المنهاج: (وَيُسَمَّى (مَا) وَ (لَا) المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ (لَيْسَ) مِنْ حَيْثُ إِنَّ (مَا) و (لَا) لِلنَّفْيِ. وَ(مَا) لِنَفْيِ الحَالِ، وَالدُّخولِ عَلَى المَعَارِفِ وَالنَّكِرَاتِ، وَعَلَى المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ، وَدُخُولِ البَاءِ عَلَى خَبَرِهَا، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ، كَمَا أَنَّ (لَيْسَ) كَذَلِكَ، وَأَنَّ (لا) إنما هِيَ لِلنَّفْيِ وَالدُّخولِ عَلَى النَّكِرَاتِ، وَعَلَى المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ دُونَ نَفْيِ الحَالِ، وَالدُّخولِ عَلَى المَعَارِفِ، وَدُخُولِ البَاءِ عَلَى خَبَرِهِ، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدار) ولم أجد هذا السياق في المخطوطات.

[الحُرُوف النَّاصِبَة لِلاسمِ المُفرَد] [(١)]

النَّوْعُ الرَّابِعُ مِنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا:

حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسْمَ الْمُفْرَدَ فقط، وَهِيَ سَبْعَةُ أَحْرُفٍ:

أَحَدُهَا: (الوَاوُ) بِمَعْنَى (مَعَ) نَحْوُ: اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ، أَيْ: مَعَ الخَشَبَةِ.

المَفْعُولُ مَعَه: هُوَ المَذْكُورُ بَعْدَ (الوَاوِ) الكَائِنَةِ بِمَعْنَى (مَعَ) لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ.[(٢)]

وَالثَّانِي: (إِلَّا) لِلاسْتِثْنَاءِ؛ نَحْوُ: جَاءَنِي القَوْمُ إلا زيدًا.

وَمَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ: إِخْرَاجُ الشَّيْءِ عَمَّا دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ، فَقَدْ أَخْرَجْتَ زَيْدًا مِنَ المَجِيء.[(٣)]

---

(١) ذكر المصنف في هذا الموطن أحرفا يرى أنها ناصبة للاسم فقط، وتعريفها: هي حروف معينة تنصب الاسم فقط، أي: اسما واحدا. وعملها كما هو ظاهر تنصب الاسم المفرد، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأوَّل: ما ينصب المفعول معه، وهو الواو، التي تسمى بواو المعية، والصواب أن الناصب هو الفعل المتقدم أو شبهه، وقد رد على المصنف جماعة من النحاة.

والثاني: ما ينصب المستثنى، وهو (إلا) الاستثنائية، والصواب أن الناصب هو الفعل المتقدم أو ما في معناه.

والثَّالث: ما ينصب المنادي، وهي أحرف النداء، والصواب أنه مفعول لفعل محذوف وجوبا.

وعدد هذه العوامل: سبعة على عد المصنف رحمه الله، ولكن ترك من أحرف النداء ثلاثة: وهي: (آي) المدودة، والهمزة الممدودة، و(وا) التي هي للندبة.

والصحيح أن هذه الأحرف كلها ليست من العوامل، وإعمالها ضعيف جدا، لأنه ليس من كلامهم حرف يرفع ولا ينصب، فاطرادًا لهذه القاعدة نقول: وليس من كلامهم حرف ينصب الاسم ولا يرفع، وهذا في الأسماء خاصة. انظر الأشباه والنظائر (١/ ١٠٣) والهمع (٣/ ٣٣٨) وشرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٤٠٥) والمغني (٤/ ٤٤٨).

(٢) [جـ]: (لفظا أو تقديرا).

(٣) [ب، جـ]: (فقد أخرجته من المجيء).

وَالثَّالث: (يَا)؛ نَحْوُ: يَا رَجُلًا، وَيَا عَبْدَ اللهِ، وَيَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ.

وَالرَّابِع: (أَيَا)؛ نَحْوُ: أَيَا رَجُلًا، وَأَيَا عَبْدَ اللهِ، وَأَيَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ.

وَالخَامِسُ: (هَيَا)؛ نَحْوُ: هَيَا رَجُلًا.

وَالسَّادِسُ: (أَيْ)؛ نَحْوُ: أَيْ رَجُلًا.

وَالسَّابِعُ: (الهَمْزَةُ): نَحْوُ: أَرَجُلًا، وَهَذِهِ الخَمْسَةُ لِلنِّدَاءِ. (١)

وَمَعْنَى المُنَادَى: هُوَ المَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ (أَدْعُو) لفظًا؛ نَحْوُ: يَا زَيْدُ، أَوْ تَقْدِيرًا؛ نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف:٢٩] أَيْ: يَا يُوسُفُ.

وَ (يَا) اخْتَصَّتْ بِأَنْ يُنَادَى بِهَا القَرِيبُ وَالبَعِيدُ وَالمُتَوَسِّطُ، دُونَ أَخَوَاتِهَا. (٢)

و (أَيَا) و (هَيَا) وُضِعَتَا لِلْمُنَادَى البَعِيدِ.

وَ (أَيْ) وَ(الهَمْزَةُ) لِلْمُنَادَى القَرِيبِ، وَلَكِنَّ الهَمْزَةَ لِلأَقْرَبِ،

وَ (أَيْ) لِلْمُنَادَى المُتَوَسِّطِ. (٣)

❁ ❁ ❁

---

(١) [ب]: (وهذه الخمسة للمنادى). والنداء لغة: الطلب. واصطلاحا: هو طلب الإقبال بـ(يا) أو بإحدى أخواتها.

(٢) [ب]: (ويا أعم أحرف النداء، واختصت...).

(٣) قسم المصنف حروف النداء من حيث الاستعمال إلى أربعة أقسام، وقد نسب ابن مالك هذا التقسيم إلى ابن برهان، والجمهور أنها على قسمين: ما يستعمل لنداء القريب فقط، وهو الهمزة، وما يستعمل لنداء البعيد، وهو ما عدا الهمزة. انظر الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٣٠) والمقتضب للمبرد (٤/ ٣٣٣) وشرح الكافية لابن مالك (٢/ ٣) والجنى الداني (ص/ ٣٥٤).

[نَـواصِـبُ الـفِـعلَ الـمُـضَـارِع] (١)

النَّوْعُ الخَامِسُ مِنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ:

(أَنْ) وَ (لَنْ) وَ (كَيْ) و (إِذَنْ).

مِثَالُ (أَنْ)؛ نَحْوُ: أُحِبُّ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ. (٢)

وَ(لَنْ) لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ فِي الزَّمَانِ المُسْتَقَبَلِ، نَحْوُ: لَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [سورة يوسف:٨٠].

وَلَنَا حَرْفانِ لِلنَّفْيِ، وَهُمَا: (لَا) وَ (لَنْ)، وَلَكِنَّ (لَنْ) أَبْلَغُ مِنهَا؛ لأنها لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ فِي المُسْتَقْبَلِ. (٣)

---

(١) أي: الحروف التي تنصب الفعل المضارع، بخلاف الفعل.

وتعريفها: هي حروف تدخل على الفعل المضارع فقط وتجلب له النصب، فمثلا (أن) من هذه الأحرف فإذا قلت: (أن يقوم) فـ(أن) جلبت لـ(يقوم) النصب فتنصبه، والله أعلم.

وعملها: تنصب الفعل المضارع؛ لأن الأصل في الفعل المضارع أن يكون مرفوعا لتجرده من الناصب والجازم، فعمل هذه الأحرف أنها تغير أصل المضارع وتجعلها منصوبا بدخولها هي، والله أعلم.

وفي عدد هذه الأحرف، خلاف، وما ذكره المصنف هو مذهب البصريين، وقد اختاره المحققون، وأما الكوفيون فجعلوا النواصب عشرة: وهي (أن، لن، كي، إذن، لام كي، لام الجحود، حتى، الفاء، الواو، أو).

انظر كيف تتعلم الإعراب (ص/ ٣٠١) وشرح التسهيل (٣/ ٣٤٥).

(٢) [ب، جـ]: (أحب أن تقوم). قال ابن هشام في شرح القطر (ص/ ٦١): " وهِي أم الْبَاب، ولأصالتها فِي النصب عملت ظَاهِرَة ومضمرة بِخِلَاف بَقِيَّة النواصب فَلَا تعْمل إِلَّا ظَاهِرَة".

(٣) في بعض النسخ: (ولكن (لن) أبلغ في تأكيد النفي في المستقبل).

هذا تقرير الزمخشري في الكشاف حيث قال: " فإن قلت: ما حقيقة «لن» في باب النفي؟ قلت: «لا» و «لن»

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (لَنْ) نَفْيا أَبَدِيًا، وَهُمُ الْمُعْتَزِلَةُ. (١)

وَ(كَيْ) لِلتَّعْلِيلِ؛ نَحْوُ: جِئْتُكَ كَيْ تَقُومَ. (٢)

مَعْنَاهُ: مَا كَانَ مَا قَبْلَهُ سَبَبًا لِمَا بَعْدَهُ؛ نَحْوُ: أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ، فَيَكُونُ الإِسْلَامُ سَبَبًا لِدُخُولِ الجَنَّةِ. (٣)

وَ(إِذَنْ) لِلْجَوَابِ وَالجَزَاءِ؛ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ: أَنَا آتِيكَ: إِذَنْ أُكْرِمَكَ. (٤)

❁ ❁ ❁

أختان في نفى المستقبل، إلا أن في «لن» توكيدا وتشديدا. تقول لصاحبك: لا أقيم غدا، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غدا كما تفعل في: أنا مقيم، وإنى مقيم".

وقال أبو حيان: " وأما قوله: إلا أن في لن تأكيدا وتشديدا ليس في لا، فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان.". انظر الكشاف (١/ ١٩٣) والبحر المحيط (٨/ ٣٦٧) والمغني (٣/ ٥٠٤).

(١) [جـ]: (كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣]). وكون (لن) تفيد التأبيد مشهور عن المعتزلة، ونقل ذلك عن الزمخشري، وقد قال ابن مالك: "وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يرى، وهو اعتقاد باطل، لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله ﷺ".

وقال أيضا في الكافية:

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِلَنْ مُؤَبَّدًا ... فَقَوْلُهُ ارْدُدْ وَسِوَاهُ فَاعْضُدَا

وقال العلامة الجامي: " فمحاولة تأبيد النفي بلن محاولة جهمية مغرضة، ولكنها غير ناجحة بل مردودة ". انظر شرح التسهيل (٤/ ١٤) وشرح الكافية (٢/ ١٠٥) والصفات الإلهية (ص/ ٣٣١).

(٢) [ب]: (كي يقوم زيد).

(٣) (كي) تأتي على نوعين: الأول: كونها حرفا مصدريا بمعنى (أن) ومساوية لها في الاستقلال بالعمل، والثاني: كونها حرف تعليل بمعنى اللام، والنصب بعدها حينئذٍ بـ(أن) مضمرة غير جائزة الإظهار. قال أبو حيان: "وإذا انتصب المضارع بعد (كي) فلا تدل على سببه". انظر شرح الكافية لابن مالك (٢/ ١١٥) وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٦٤٦).

(٤) قوله: (حرف جواب) أي: لكلام سابق عليها تحقيقا وتقديرا، وقوله: (حرف جزاء) أي: أنها تقع في الكلام المأتي به لأجل الجزاء والمقابلة والمكافأة على شيء واحد. انظر حاشية الحامدي على الآجرومية (ص/ ٦٠).

[الحُرُوف الجَازِمَة لِلفعل المُضَارع] (١)

النَّوْعُ السَّادِسُ مِنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا: حُرُوفٌ تَجْزِمُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، وَهِيَ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ:

أَحَدُهَا: (إِنْ) لِلشَّرْطِ وَالجَزَاءِ، نَحْوُ: إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ. (٢)

وَالثَّانِي: (لَمْ) نَحْوُ: لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ، وَهِيَ تَقْلِبُ مَعْنَى المُضَارِعِ مَاضِيًا وتَنْفِيْهِ. (٣)

وَالثَّالِثُ: (لَمَّا) كَذَلِكَ، نَحْوُ: لَمَّا يَضْرِبْ. (٤)

---

(١) ينبغي أن يجعل الجوازم قسما واحدا، حروفها وأسماءها، كما هي عادة النحاة.

والمقصود بهذه الأحرف: حروف تدخل على الفعل المضارع فقط وتجلب له الجزم.

وعملها: عملها تجزم الفعل المضارع إذا تقدمت عليها لأن أصله مرفوع فإذا دخلت هذه الأحرف تجزمه.

وعددها: التي تجزم الفعل المضارع ستة، أربعة منها تجزم فعلًا واحدًا وهي (لم، ولما، ولام الطلب، ولا في النهي)، واثنان منها تجزم فعلين وهي (إن، وإذما). وجعل المصنف (إذما) من الأسماء.

(٢) معناه: أنها تستدعي جملتين يلزم من حصول الأولى حصول الثانية، وهي أم أدوات الشرط والجزاء.

قال سيبويه في الكتاب (١/ ١٣٤): "وإنما أجازوا تقديم الاسم في (إن) لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه".

وقال الأزهري في شرح العوامل (ص/ ٥٠): "فإن قيل: لم ذكر المصنف إن الشرطية في النوع السادس مع أنها تجزم الفعلين والكلام فيما يجزم الفعل الواحد - فينبغي أن يذكرها في النوع السابع.

قيل: إنما ذكر المصنف "إن" الشرطية في النوع السادس مع أنها تجزم الفعلين لأنها مستقلة في عمل الجزم. كما أن الأربعة المتقدمة مستقلة فيه - بخلاف كلمات الشرط غير (إن) الشرطية - فإنها إنما تجزم الفعلين لتضمنها معنى (إن) ولنيابتها عنها لأنها مضمرة بعد هذه الكلمات - فلأجل هذا ذكر المصنف (إن) في النوع السادس.".

(٣) في بعض النسخ: (و(لَمْ) تقلب ...).

قَالَ المَالِقِي فِي رَصْف المَبَاني (ص/ ٤٦٧): "حرف يجزم الأفعال المضارعة على اختلاف أنواع الجزم، وتنفيها إلا أنها تخلص معنى الفعل المضارع إلى الماضي".

(٤) (لم) لنفي (فعل)، و(لما) لنفي (قد فعل). انظر المغني (٣/ ٤٨٥) وحاشية عبادة على الشذور (٣/ ٦٧).

وَالرَّابِعُ: (لَامُ الأَمْرِ)؛ نَحْوُ: لِيَضْرِبْ. (١)

وَالأمرُ: هُوَ طَلَبُ الفِعْلِ عَنِ الفَاعِلِ. (٢)

وَالخَامِسُ: (لا) لِلنَّهْيِ؛ نَحْوُ: لا تَضْرِبْ. (٣)

وَالنَّهْي: طَلَبُ تَرْكِ الفِعْلِ مِمَّنْ هُو دُونَه.

❁ ❁ ❁

---

(١) لام الأمر: هي التي يقصد بها طلب حصول الفعل طلبا جازما، ولو قال المصنّف بـ(لام الطلب) لكان أحسن حتى يدخل فيه الأمر وغير الأمر.

(٢) [ب]: (عن فاعل غائب).

(٣) وهي التي يقصد بها طلب ترك الفعل طلبا جازما، وتختص بالدخول على المضارع.

[الأَسمَاءُ الجَازِمَة للأَفعَال] (١)

النَّوْعُ السَّابِعُ مِنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا:

أَسْمَاءٌ تَجْزِمُ الأفعال عَلَى مَعْنَى (إِنْ): يَعْنِي: لِلشَّرْطِ وَالجَزَاءِ، وَهِيَ تِسْعَةُ أَسْمَاءٍ، وَيَقُولُونَ: أَسْمَاءٌ مَنْقُوصَةٌ: (٢)

أَحَدُهَا: (مَنْ) نَحْوُ: مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ.

وَالثَّانِي: (أَيٌّ)؛ نَحْوُ: أَيُّهُمْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ.

وَالثَّالِثُ: (مَا) بِمَعْنَى: شَيْءٍ؛ نَحْوُ: مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ.

وَالرَّابِعُ: (مَتَى)، وَهِيَ لِلزَّمَانِ؛ نَحْوُ: مَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ.

وَالخَامِسُ: (مَهْمَا)؛ نَحْوُ: مَهْمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ. (٣)

---

(١) تعريفها: هي أسماء تدخل على الفعل المضارع وتجلب له الجزم.

وعملها: تجزم الفعل المضارع بل تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه كما تقدم.

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢/ ١٤٦): "ولابد لأداة المجازاة من فعل يليها يسمى (شرطا)، وفعلا بعده -أو ما يقوم مقامه- يسمى (جوابا وجزاء)".

وعدد هذه الأدوات التي تجزم فعلين سواء كانت اسمًا أو فعلا المتفق عليها إحدى عشرة وهي (إن، إذما، من، ما، مهما، أي، متى، أيان، أين، حيثما، وأنى)، وزاد الكوفيون (كيفما، وإذا في الشعر خاصة) فصارت ثلاثة عشر كلمة، والمصنف ترك من المتفق عليها (أيان).

(٢) تسميتها بالأسماء المنقوصة ما ظهر لي وجهه ولم نر لغير الجرجاني هذه التسمية، والمعروف عند النحاة أن الأسماء المنقوصة ما كان آخره ياء لازمة، وعند الصرفيين ما حذفت لامه، ومتكوّن من حرفين.

ثم أفادني بعضهم أنه قيل: منقوصة لعدم دخول حركة الإعراب عليها إلا (أي)، فإن الأصل في الأسماء الإعراب.

(٣) [ب، جـ]: (مهما تخرج أخرج).

وَالسَّادِسُ: (أَيْنَ) لِظَرْفِ المَكَانِ؛ نَحْوُ: أَيْنَ تَمُرْرْ بِهِ أَمْرُرْ بِهِ. [(١)]

وَالسَّابِعُ: (أَنَّى)، نَحْوُ: أَنَّى تَأْكُلْ آكُلْ.

وَالثَّامِنُ: (حَيْثُمَا)؛ نَحْوُ: حَيْثُمَا تَذْهَبْ أَذْهَبْ. [(٢)]

وَالتَّاسِعُ: (إِذْمَا)؛ نَحْوُ: إِذْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ. [(٣)]

❁ ❁ ❁

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٣٨٩): "فـ(أنى) لتعميم الأحوال وليست ظرفا لأنه لا زمان ولا مكان، ولكنها تشبه الظرف لأنها بمعنى: على أي حال، فلما كانت تقدر بالجار والمجرور والظرف يقدر بهما كانت بمنزلته".

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٣٩١): "وأما حيثما فلا تكون إلا شرطا وكانت قبل دخول (ما) اسم مكان خاليا من معنى الشرط ملازما للتخصص بالإضافة إلى جملة ولا يعمل في الأفعال، ثم أخرجوها إلى الجزاء فضمنوها معنى (إن)، وجعلوها اسم شرط فلزمهم إتمامها، وحذف ما يضاف إليها، وألزموا (ما) تنبيها على إبطال مذهبها الأول، وجزموا بها الفعل".

(٣) الصواب أن هذه الأداة حرف، وليست اسما كما هو مبين في كتب المحققين.

قال ابن عصفور في شرح الجمل (٣/ ١٩٥): "ومذهب المبرد أن (إذما) قد ثبتت لها الاسمية فلا تخرج عن ذلك ما أمكن، وهذا فاسد؛ لأن (إذ) إذا كانت ظرف مكان فهي لما مضى، وفعل الشرط أبدا مستقبل فيناقض معناها معنى الشرط، وبطل معناها؛ لأن صارت جزء كلمة".

[الأَسماء النَّاصبَة لِلتَّمييز] (١)

النَّوْعُ الثَّامِنُ مِنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا: أَسْمَاءٌ تَنْصِبُ عَلَى التَّمْييزِ أَسْمَاءً نَكِرَاتٍ،(٢) وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَسْمَاء: (٣)

أَوَّلُهَا: (عَشَرَةٌ) إذا رُكِّبَتْ مَعَ (أَحَدٍ)، أَوْ (اثْنَيْنِ)،(٤) إلى (تِسْعَةٍ)؛ نَحْوُ: أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا، وَاثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا إلى تِسْعَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا. (٥)

---

(١) يذكر المصنف رحمه الله هنا عوامل التمييز، ومعلوم أن التمييز ينقسم إلى قسمين:

الأَوَّل: تمييز الذات، ويقال له تمييز المفرد وهو ما يفسر حقيقة الذات التي هي من الذوات المبهمة فيرفع إبهامها

والثاني: تمييز النسب، ويقال له تمييز الجملة، وهو ما يفسر جملة باعتبار جهة تعلق النسبة المبهمة الواقعة فيها.

والقسم الأول: وهو تمييز الذات فعامله وناصبه هو الاسم الذي يفسره فهو عامله حقيقة، ولا يكون مفسره إلا أربعة أشياء: ١- العدد. ٢- المقدار. ٣- شبه المقدار. ٤- ما كان فرعا للتمييز.

فهذه هي الأسماء الناصبة لتمييز الذات أو المفرد، وهي تنقسم إلى قسمين: الأَوَّل: قياسي: وهو ثلاثة، المقدار وشبهه وما كان فرعا للتمييز. والثاني: سماعي: وهو العدد، وهو المراد بهذا الباب؛ لأننا في العوامل السماعية، وأما البقية فسيأتي الكلام عليها عند العوامل القياسية، والله أعلم.

(٢) قوله على (على التمييز) لأجل التمييز، ويشير بهذا إلى شرط البصريين في أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وما جاء في لغة العرب ما ظاهره أنه معرفة فهو مؤول عندهم، وهذا فيه نظر، فقد قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ ﴾ [البقرة:١٣٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص:٥٨]، والذي عليه الكوفيون أنه يجوز إتيانه معرفة، قال شيخ الإسلام: "وهذا الذي قاله الكوفيون أصح في اللغة والمعنى". الفتاوى (١٤/ ٣٤٣).

(٣) الصواب أن يقال: الناصب السماعي الذي ينصب التمييز هو نوع، واحد، وهو العدد، وهو على قسمين:

الأول: عدد صريح: وهو ما كان معروف الكمية، كالواحد والاثنان.

والثاني: عدد مبهم: وهو ما كان كناية عن عدد مجهول الكمية، وألفاظها ثلاثة وهي (كم، كأين، كذا).

(٤) في نسخة: (واثنين).

(٥) في نسخة: (دينارا). والصواب أن العامل مجموعها وليس العشرة فقط، والله أعلم.

وَتَقُولُ فِي المُفْرَدِ المُذَكَّرِ: وَاحِدٌ، وَفِي المُثَنَّى المُذَكَّرِ: اثْنَانِ، وَفِي المُفْرَدِ المُؤَنَّثِ: وَاحِدَةٌ، وَفِي المُثَنَّاةِ:(١) اثْنَتَانِ، فَهُوَ جَارٍ عَلَى القِيَاسِ المَشْهُورِ.(٢)

وَمَا فَوْقَهُمَا(٣) إلى العَشَرَةِ غَيْرُ جَارٍ عَلَى القِيَاسِ المَشْهُورِ؛ نَحْوُ: ثَلَاثَة رِجَال، بِإِثْبَاتِ التَّاءِ لِلْمُذَكَّرِ إلى العَشَرَةِ، وَثَلَاثُ نِسوَة، بِحَذْفِ التَّاءِ لِلْمُؤَنَّثِ إلى العَشَرَةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة:٧].

وَتَقُولُ فِي تَرْكِيبُ المُذَكَّرِ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، بِحَذفِ التَّاءِ، فَهُوَ جَارٍ عَلَى القِيَاسِ المَشْهُورِ.

وَتَقُولُ فِي تَرْكِيبُ المُؤَنَّثِ: إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً بِإِثْبَاتِ التَّاءِ، فَهُوَ جَارٍ عَلَى القِيَاسِ المَشْهُورِ.

وَتَقُولُ: ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ رَجُلًا إِلَى تِسعَةَ عَشر رَجُلًا،(٤) بِإِثْبَاتِ التَّاءِ فِي المُذَكَّرِ: عَلَى غَيْرِ القِيَاسِ المَشْهُورِ.

---

(١) [ب]: (وفي المثنى المؤنث).

(٢) شرع المصنف رحمه الله هنا في ذكر العدد باعتبار التذكير والتأنيث، وهذا خلاف الأولى؛ لأن الكلام هنا في العوامل لا أحكام العدد، والله أعلم.

(٣) [ب، جـ]: (وما فوقها). وضمير التثنية يرجع إلى الواحد والاثنين.

(٤) في نسخة: (إلى عِشْرِينَ رَجُلًا).

وَتَقُولُ: ثَلاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً، إِلَى تِسعَ عَشرةَ رَجُلًا امْرَأَةً،(١) بِحَذْفِ التَّاءِ فِي المُؤَنَّثِ: عَلَى غَيْرِ القِيَاسِ المَشْهُورِ.(٢)

وَمُمَيِّزُ الثَّلاثَةِ إلى العَشَرَةِ مَخْفُوضٌ مَجْمُوعٌ؛ نَحْوُ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ.(٣)

وَمُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةٍ وَتَسْعِينَ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ؛ نَحْوُ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا إلى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ رَجُلًا.

وَمُؤَنَّثُهُ:(٤) إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً إلى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ امْرَأَةً.

وَمُمَيِّزُ مِائَةٍ وَالفٍ، وَتَثْنِيَتِهِمَا، وَجَمْعِهِ مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ: نَحْوُ: مِائَةُ رَجُلٍ، وَمِئَتَا رَجُلٍ، وَثَلاثُ مِئَةِ رَجُلٍ، وَالفُ رَجُلٍ، وَالفَا رَجُلٍ. وَآلافُ رَجُلٍ.(٥)

---

(١) في نسخة: (إلى عِشْرِينَ امْرَأَةً).

(٢) [جـ]: (على خلاف القياس المشهور).

(٣) قوله: (ومميِّز) يجوز فيها كسر الياء وفتحها، والأظهر كسرها على أنه تمييز.

(٤) [جـ]: (وتقول في المؤنث).

(٥) العدد الصريح مع التمييز ينقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: ما لا يحتاج إلى تمييز أصلا، وهما اثنان: (واحد واثنان)؛ لأنه يذكر المعدود مباشرة، ولا يحتاج ذكر العدد، (رأيت رجلا، رأيت رجلين).

والثاني: ما يجب جر تمييزه جمعا بالإضافة، والعدد يكون مضافا وهي من (٣-١٠)، نحو: (عندي ثلاثة كتب، وثمانية أقلام، وعشر ورقات). والثالث: ما يجب نصبه تمييزه مفردا، وهي (١١-٩٩)، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف:٤]، وقوله: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف:١٥].

والرابع: ما يجب جر تمييزه مفردا وهي مع المائة والألف، نحو: (عندي مائة قلم، وألف كتاب، وأربعة آلاف مستفيد).

وَالثَّانِي: (كَمْ) لِلاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ. (١)

وَ (كَمْ) الخَبَرِيَّةُ تُضَافُ إلى المُمَيَّزِ، مُفْرَدًا كَانَ أَوْ جَمْعًا، وَهِيَ نَقِيضَةُ (رُبَّ) تَقُولُ: كَمْ رَجُلٍ لَقِيتُهُ، وَكَمْ رِجَالٍ لَقِيتُهُمْ.

والثَّالِثُ: (كَأَيِّ)، نَحْوُ كَأَيِّ رَجُلًا عِندِي. (٢)

وَالرَّابِعُ: (كَذَا)، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ العَدَدِ، نَحْوُ: عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا. (٣)

❀ ❀ ❀

---

(١) (كم) كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، ولذلك لابد لها من تمييز، وهي على قسمين:

الأول: الاستفهامية: وهي التي تكون بمعنى أي عدد، واستعمالها يكون في السؤال عن كمية الشيء، ويجب أن يكون تمييزها منصوبا إذا لم يدخل عليها حرف الجر، ويجب أن يكون مفردا، نحو: (كم عبداً ملكت)، (كم داراً بنيت). و يجوز جر هذا التمييز إذا دخل على (كم) حرف جر، نحو: (بكم درهم اشتريت).

والثاني: الخبرية: وهي التي تكون بمعنى عدد كثير، واستعمالها يكون في الأخبار بالكثرة والافتخار، وتمييزها مخفوض بالإضافة دائماً مفردا وجمعاً. نحو: (كم عبدٍ أو عبيد ملكت) إلا إذا فصل بينها و بينه فاصل فيجب نصبه نحو:(كم لي عبداً)، وإعرابها محمول بأسماء الشرط و الاستفهام.

انظر تسريح الغوامل (ص/ ٥٥٢) وحاشيته محي الدين على الأوضح (٤/ ٣٣٨) والمغني (٣/ ٤٤).

(٢) في نسخة: (وكأين، نحو: كأين رجلا عندي).

لفظة (كأين) بالتنوين، كناية عن تكثير عدد مبهم الجنس و المقدار فهو بمعنى (كم) الخبرية و لهذا تفتقر إلى التمييز وينصب بها، ويجب تمييزها أن يكون مفردا، نحو: (كأين عباد ملكت)، و يجوز تجر تمييزها بـ(من) و هو الكثير (كأين من درهم تصدقت)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران:١٤٦].

(٣) لفظة (كذا) هي كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار قليلاً كان أو كثيراً ولذلك تحتاج إلى تمييز، وتنصبه وجوباً مفرداً كان أو جمعاً، ولا تستعمل غالباً إلا مكرراً بعطف، ولا تلزم التصدير، نحو: كذا وكذا درهماً ملكت. انظر تسريح الغوامل (ص/ ٥٥٤) والمغني (٣/ ٥٧).

[أَسـمَـاءُ الأَفـعَـال] [(١)]

النَّوْعُ التَّاسِعُ مِنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا: كَلِمَاتٌ تُسَمَّى: أَسْمَاءَ الأفعال، بَعْضُهَا تَرْفَعُ، وَبَعْضُهَا تَنْصِبُ، وَهِيَ تِسْعُ كَلِمَاتٍ.

وَالنَّاصِبَةُ مِنْهَا سِتُّ كَلِمَاتٍ: [(٢)]

أَوَّلُهَا: [(٣)] (رُوَيْدَ)؛ نَحْوُ: رُوَيْدَ زَيْدًا؛ أَي: أَمْهِلْ زَيْدًا. [(٤)]

وَالثَّانِي: (بَلْهَ) اِسْمٌ لِدَعْ، نَحْوُ: بَلْهَ زَيْدًا؛ أَيْ: دَعْ زَيْدًا.

وَالثَّالِثُ: (دُونَكَ)؛ نَحْوُ: دونَكَ زَيْدًا؛ أَي: خُذْ زَيْدًا.

وَالرَّابِعُ: (عَلَيْكَ)؛ نَحو: عَلَيْكَ زَيْدًا؛ أَي: الزَمْ زَيْدًا.

---

(١) اسم الفعل هو اسم يقوم مقام الفعل في العمل ولا يتصرف تصرفه، ولا يقبل علامته، كـ(صه) و(نزال).

واختلف النحاة في حقيقته، والأصح أنه اسم لدخول علامات الأسماء عليها، كالتنوين ودخول (أل) عليه.

وعمله: فأسماء الأفعال كفعلها، فتعمل عمل الأفعال التي تدل عليها، فإن كان لازما يرفع الفاعل، فترفع الفاعل مثله، وإن كان متعديا بنفسه أو بحرف جر فكذلك في اسم الفعل.

فعلى هذا فأسماء الأفعال من العوامل القياسية، لمشابهته بالفعل، وليس محصورا بعدد معين كما يدعيه المصنف حتى يجعل من العوامل السماعية.

انظر كيف تتعلم الإعراب (ص/ ٦٥) وأوضح المسالك (٤/ ٧٥).

(٢) قال المحشي في شروح العوامل (ص/ ٤٤٨): "أقول دعوى حصره فيها باطل بل لا حصر لعددها، وأيضا حصر النواصب في ست والرافعة في ثلاث باطل".

(٣) [ب]: (أحدها).

(٤) [أ]: (أمهله). وهكذا في المثالين الآتيين.

وَالخَامِسُ: (هَا)؛ نَحْوُ: هَا زَيْدًا؛ أَي: خُذْ زَيْدًا، قَالَ الله تعَالَى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة:١٩]، يُقَال لِلوَاحِدِ: هَاء، سَوَاء كَانَ لِلمُذَكِّرِ أَو لِمُؤنَّثٍ، وَتَثنِيتهُمَا: هَاؤُمَا، وَلجَمعِ المُذَكَّر: هَاؤُم، وَلجَمعِ المُؤَنَّثِ: هَاؤنَّ. (١)

وَالسَّادِسُ: (حَيَّهَلَ)؛ نَحْوُ: حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ؛ أَي: ائتِ الثَّرِيدَ.

وَالرَّافِعَةُ مِنْهَا ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ:

أَحَدُهَا: (هَيْهَاتَ): نَحْوُ: هَيْهَاتَ زَيْدٌ، أَيْ: بَعُدَ زَيْدٌ.

وَالثَّانِي: (شَتَّانَ)؛ نَحْوُ: شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو؛ أَي: افْتَرَقَا. (٢)

وَالثَّالِثُ: (سُرْعَانَ): نَحْوُ: سُرْعَانَ زَيْدٌ: أَيْ: سَرُعَ زَيْدٌ.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر فتح القدير (٥/ ٣٥٣).

(٢) [جـ]: (وهو بمعنى افترقا).

[الأَفعَال النَّاقِصَة] (١)

النوعُ العَاشِرُ مِنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا: الأفعال النَّاقِصَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، وَهِيَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ فِعْلًا.

وَإِنَّمَا سُمِّيَتِ هَذِه الأفعال النَّاقِصَةَ؛ لأنه لَا يَتِمَّ الكَلامُ بِالفَاعِلِ، بَلْ يَحْتَاجُ إلى خَبَرٍ مَنْصُوبٍ، فَلِهَذَا سُمِّيَتِ هَذهِ الأفعَال النَّاقِصَة. (٢)

الأَوَّلُ: (كَانَ)؛ نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، (٣) وَلَهَا مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: بِمَعْنَى الِاسْتِمْرَارِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧].

والثاني: بِمَعْنَى (حَدَثَ) أَوْ (وُجِدَ)، وَلَا يَحْتَاجُ إلى خَبَرٍ مَنصُوبٍ؛ كَقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٠] أَيْ: وجدَ ذُو عُسْرَةٍ.

وَالثَّالِثُ: بِمَعْنَى الانْتِقَالِ؛ كَقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] أَي: صَارَ مِنَ الكَافِرِينَ.

---

(١) تعريفها: هي الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمها وتعطي حكما جديدا.

وقيل: هي ما وضع ليفيد تقرير الفاعل على صفته، نحو: (كان زيد قائما) فأفاد كون زيد على صفة القيام.

وعمل هذه الأفعال: أن ترفع الاسم تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب الخبر تشبيها بمفعولها ويسمى خبرها. وعدد أخوات (كان) وأخواتها ثلاثة عشر فعلا كما ذكره المصنف، ويلحق بها عشرة كلها بمعنى (صار) معنى وعملا، مذكورة في الشرح. انظر تاج علوم الأدب (٢/ ٨١٦).

(٢) قال الفطامي في شرح العوامل النحوية (ص/ ٥٥٧): "ومعنى نقصانها أنها لا تكتفي بمرفوعها، ولا يتم الكلام إلا بذكر المنصوب معه، فإذا قلت (كان زيد)، ولم تقل قائما مثلا كان الكلام ناقصا لم تحصل به إفادة السامع".

(٣) [أ]: كان زيد عالما.

وَالرَّابِعُ: بِمَعْنَى المَاضِي؛ نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ غَنِيًّا.

وَالخَامِسُ: زَائِدَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [سورة مريم:٢٩]. (١)

وَثَانِيهَا: (صَارَ) لِلانْتِقَالِ؛ نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا. (٢)

وَثَالِثُهَا: (أَصْبَحَ): نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا، وَتَكُونَ تَامَّة، نَحوُ: أصبَحَ زَيدٌ، أَي: دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ، وَبِمَعنَى: صَارَ، نَحوُ: أَصبَحَ زَيدٌ فَقِيرًا.

وَرَابِعُهَا: (أَمْسَى)؛ نَحْوُ: أَمْسَى زَيْدٌ قَائِمًا.

وَخَامِسُهَا: (أَضْحَى)؛ نَحْوُ: أَضْحَى زَيْدٌ رَاكِبًا.

وَسَادِسُهَا: (ظَلَّ)؛ نَحْوُ: ظَلَّ زَيْدٌ قَائِمًا.

---

(١) الصواب أن يقال: (كان) تأتي في العربية على ثلاثة أوجه:

الأول: تامة، وهي التي تكتفي بالمرفوع، ولا تحتاج إلى منصوب، وتأتي بمعنى حدث وحصل وثبت ووقع ووُجد -بالمبني للمجهول، ولها علامتان: الأولى: أن المخاطب لا ينتظر شيئا سوى المرفوع، نحو: (قد كان المطر) (كان زيد فمات). الثانية: أنه لا يراد اتصاف شيء بشيء، بل تكون بمعنى (حصل ووقع وثبت ووجد)

والثاني: ناقصة، وهي التي لم تكتف بالمرفوع، بل تحتاج إلى منصوب، وتفيد ثبوت مضمون الجملة لاسمها إما دواما واستمرارا، وهي المقصودة في هذا الباب.

والثالث: زائدة، وهي التي لا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب، بمعنى أنها لا تعمل في غيره، وليس معناها أنها لا معنى لها. قال ابن هشام: ولا نعني بزيادتها أنها لم تدل على معنى ألبتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد.

وشرط زيادتها شيئان: ١- أن تكون بلفظ الماضي، نحو: ما كان أحسن زيد. ٢- أن تقع بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر والفعل وفاعله، (أنت كان ماجد) (لم يوجد كان مثلك).

انظر شرح الألفية لابن عثيمين (١/ ٥٠٩) وشرح القطر (ص/ ٣٦٣).

(٢) [ب]: (صار زيد أميرا).

وَسَابِعُها: (بَاتَ)؛ نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ عَرُوسًا. (١)

وَثَامِنُهَا: (مَا زَالَ)؛ نَحْوُ: مَا زَالَ الأَمِيرُ مَسْرُورًا.

وَتَاسِعُها: (مَا بَرِحَ)؛ نَحْوُ: مَا بَرِحَ زَيْدٌ غَنِيًّا.

وَعَاشِرُهَا: (مَا فَتِيءَ)؛ نَحْوُ: مَا فَتِيءَ زَيْدٌ قَائِمًا.

وَالحَادِي عَشَرَ: (مَا انْفَكَّ)؛ نَحْوُ: مَا أَنْفَكَ زَيْدٌ قَائِمًا. (٢)

وَالثَّانِيَةَ عَشَرَ: (مَا دَامَ)؛ نَحْوُ: مَا دَامَ زَيْدٌ كَرِيمًا. (٣)

وَالثَّالِثَةَ عَشَرَ: (لَيْسَ)، نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا،(٤) وَمَا يَتَصَرْفُ مِنْهَا كَذَلِكَ.

❁ ❁ ❁

---

(١) [ب، جـ]: (عريا).

قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ١٤٤): "وأما (ظل وبات وأصبح وأمسى) فيفدن وقوع مضمون الجملة في النهار أو في الليل أو في الضحى أو في الصباح".

(٢) [ب]: (كريما)، [جـ]: (غنيا).

هذه الأفعال الأربعة تسمى أفعال الاستمرار، وهي تدل بذاتها على النفي المجرد وعدم وجود الشيء، نحو: (زال العدو) أي ما هو موجود أصلا، فإذا وجد قبلها نفي أو شبهه انقلب معناها للإثبات؛ لأن نفي النفي إثبات، نحو: (ما زال العدو ناقما)، أي بقي واستمر ناقما. وفي هذه الحالة تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى الخبر اتصافا مستمرا لا ينقطع أو مستمرا إلى وقت الكلام ثم ينقطع بعده بوقت طويل أو قصير، كل ذلك بحسب المعنى. انظر النحو الوافي (١/ ٤٥٨) وشرح الآجرومية للعثيمين (ص/ ٢٧١).

(٣) (دام) تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذي قبلها مدة محدودة، وهي مدة ثبوب هذا معنى خبرها لاسمها، نحو: (يفيد الأكل ما دام المرء جائعا، ويضر ما دام المرء ممتلئا). انظر النحو الوافي (١/ ٤٦١).

(٤) [أ، ب، جـ]: ليس زيد بخيلا. قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ١٤٤): "وأما (ليس) فهي تحمل على أنها نفت الحال لا الماضي ولا المستقبل عند الإطلاق، نحو: (ليس زيد قائما) أي الآن. ولو أريد الماضي لقيل: أمس، أو المستقبل لقيل: غدا". اهـ

[الأفعال المقاربة][1]

النَّوْعُ الحَادِي عَشَرَ مِنْ ثَلاثَةَ عشرَ نَوْعًا: أَفْعَالٌ تُسَمَّى: أَفْعَالَ الْمُقَارَبَةِ، وَهِيَ الَّتِي تَرْفَعُ اسْمًا وَاحِدًا، وتَنْصِبُ الخَبَرَ.

وَخَبرُهَا الفِعْلُ الْمُضَارِعُ فِي تَقْدِيرِ مَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ.

وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ:

أَحَدُهَا:[2] (عَسَى)؛ نَحْوُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ: أَيْ: قَرُبَ زَيْدٌ الخروجَ؛ مَعْنَاهُ: الطَّمَعُ وَالرَّجَاءُ، وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ؛ يَعْنِي: قَرُبَ خُرُوجُهُ.[3]

وَالثَّانِي: (كَادَ)؛ نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ.[4]

---

(١) كان الأولى للمصنف أن يذكر هذه الأفعال مع أفعال (كان) وأخواتها؛ لأنها تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر، ولأن الأصل في العوامل أن ما كان عمله واحدا فيجمع في باب كما فعلنا في (لا) النافية للجنس مع (إن) وأخواتها.

والمقاربة مصدر قارب، الصادر من واحد كسافَر، وليس للمفاعلة؛ لأن الفعل هنا واحد كـ(سافر) لا من اثنين كـ(قاتل)، والمقاربة على غير بابها.

وقد حد ابن الحاجب أفعال المقاربة بقوله: أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذا منه.

ويرى السيوطي أن هذه الترجمة من باب التغليب، حيث قال: الترجمة بذلك تغليبا؛ لأن من أفعال الباب ما هو للرجاء وما هو للشروع، وقيل: بل من باب تسمية الكل باسم البعض.

انظر حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ٣٤١).

(٢) [جـ]: (الأول).

(٣) (عسى) من أفعال الرجاء، فوضعت للدلالة على رجاء الفعل، وليس معناها المقاربة كما يفهم من كلام المصنف.

(٤) (كاد) من أفعال المقاربة فوضعت للدلالة على قرب الخبر فمعنى (كاد زيد أن يقوم) أي قرب قيامه.

وَالثَّالِثُ: (كَرَبَ)؛ نَحْوُ: كَرَبَ زَيْدٌ يَخْرُجُ. (١)

وَالرَّابع: (أَوْشَكَ)؛ نَحْوُ: أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ، وَأَوْشَكَ أَن يَخْرُجَ زَيْدٌ. (٢)

❀ ❀ ❀

---

(١) كرب) بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح، وهي من الأفعال التي تدل على قرب الخبر. الهمع (١/ ٤٦٨).

(٢) قال الخضري في حاشيته على ابن عقيل (١/ ٣٤٥): "أصل وضعها للسرعة كأوشك فلان يوشك إيشاكًا أي أسرع السير. وأوشك البنين سرعة الفراق، ثم عرض استعمالها في القرب لتربية على الإسراع".

[أفعال المدح والذم](١)

النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا: أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَهِيَ تَرْفَعُ اسْمَ الْجِنْسِ الْمُعَرَّفَ بِلَامِ التَّعْرِيفِ، وَالْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ يُذْكَرُ بَعْدَهُ.(٢)

وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ:

الْأَوَّلُ: (نِعْمَ) [لِلمَدحِ]، نَحْوُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، فَـ(الرَّجُل) فَاعِلُ (نِعمَ)، وَ(زَيدٌ) مَخْصُوصٌ بِالْمَدحِ.(٣)

---

(١) جعل هذا القسم نوعا من العوامل السماعية مشكل جدا، لأنها لا تعمل عملا مخالفا لعمل الأفعال، فهي ترفع الفاعل، والأولى تقليل العوامل مهما أمكن.

ولعل المصنف جعلها قسما مستقلا لأحد أمرين:

الأول: أنه اعتقد أن الرافع للمخصوص هذه الأفعال، فكأن عنده هذه الأفعال تعمل رفع الفاعل ورفع المخصوص، وهذا بعيد.

والثاني: أنه ظن أنها محصورة بعدد معين، وليس كذلك، بل مقيس في كل فعل ثلاثي مجرد على وزن (فَعُل) مضموم العين، نحو: (فَهُم الطالب زيد)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء:٦٩].

وأما تعريفها: فهي الأفعال التي وضعت لإنشاء مدح أو ذم، أو هي أفعال جامدة بلفظ الماضي تستعمل لمدح الجنس وذمه على سبيل المبالغة، وليس المقصود بمدح الجنس أن تمدح الجنس بأكمله، وإنما المراد أن تمدح أوتذم فردا من أفراده. نظر الإيضاح لابن الحاجب (٣/ ٩٨) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٩٩) وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ٤٩٤).

(٢) يذكر بعد فاعل (نعم وبئس) المخصوص بالمدح أوالذم، نحو: (نعم الرجل أبو بكر) و(بئس الرجل أبو لهب). وعلامته أن يصلح وقوعه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي قبله مع استقامة المعنى، نحو:(نعم الرجل أبو بلال) فيصح أن يكون (أبو بلال) مبتدأ والجملة التي قبلها خبر نحو: (أبو بلال نعم الرجل).

قال الفطامي في شرح العوامل (ص/ ٥٦٩): "وسمي مخصوصا؛ لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه، فإذا قلت مثلا: (نعم الرجل زيد) فالرجل جنس وزيد هو المخصوص".

(٣) (نعم) تدل على المدح العام، وعمومها ليس مقصورا على شيء معين أو صفة معينة، بل يشمل كل أمور

وَالثَّانِي: (بِئْسَ) لِلذَّمِّ، نَحْوُ: بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو. (١)

وَالثَّالِثُ: (حَبَّذَا)، وَهُوَ مِثْلُ (نِعْمَ) فِي المَدْحِ وَالحُكْمِ، نَحوُ: حَبَّذَا الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَحَبَّذا المَرْأَةُ هندٌ. (٢)

والرَّابِعُ: (سَاءَ)، وَهُوَ مِثْلُ بِئْسَ فِي الذَّمِّ والحُكْمِ، نَحْوُ: سَاءَ الرَّجُلُ عَمْرٌو، (٣) وَسَاءَ المَرْأَةُ هِنْدٌ. (٤)

❀ ❀ ❀

الممدوح من فضائله كلها مبالغة، والله أعلم.

(١) تدل على الذم العام، وعمومها ليس مقصورا على شيء معين، بل يشمل النقص كله مبالغة، والله أعلم

(٢) فعل يقصد به المحبة والمدح وعكسه (لا حبذا).

قال ابن مالك في شرح الكافية (١/ ٥٠٠-٥٠١): والحاصل أن (حبّ) فعل فاعله (ذا)، ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع؛ لأنه بمنزلة المثل، والأمثال لا تغير، ولا يصح قول من قال: (حبذا) في موضع رفع بالابتداء، والخبر ما بعده، ولا قول من قال: (حبذا) فهل فعل يرتفع به المخصوص على أنه فاعله؛ فإن ذلك تكلف ما لا يحتاج إليه من إخراج لفظ مما هو أصله.

قال ابن خروف بعد أن مثّل بـ(حبذا زيد) (حب) فعل، و(ذا) فاعله، (زيد) مبتدأ، وخبره (حبذا)، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك. هذا قول ابن خروف وكفى به.

(٣) [ب]: (بكر).

(٤) قال ابن هشام في الأوضح (١/ ٣٥١): "ومن أمثلته (ساء) فإنه في الأصل (سوأ) بالفتح، فحُوِّل إلى (فَعُل) بالضم، فصار قاصرا، ثم ضمن معنى (بئس) فصار جامدا قاصرا محكوما له، وفاعله ما ذكرنا تقول: (ساء الرجل أبو جهل)، (ساء حطب النار أبو لهب)".

[أَفعَالُ الشَّكِّ وَاليَقِين] (١)

النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَرَ مِنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا: أَفْعَالُ الشَّكِّ وَاليَقِينِ، وَتُسَمَّى: أَفْعَالَ القُلُوبِ، وَهِيَ سَبْعَةُ أَفْعَالٍ: (٢)

(عَلِمْتُ)، وَ(وَجَدْتُ)، وَ(رَأَيْتُ).

وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ لِلْيَقِينِ.

وَ (ظَنَنْتُ)، وَ (حَسِبْتُ)، وَ(خِلْتُ).

وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ لِلشَّكِ.

وَ(زَعَمْتُ)، وَهُوَ مَتَوَسِّطٌ بَيْنَ السِّتَّةِ.

وَهَذِهِ السَّبْعَةُ كُلٌّ مِنْهَا تَتَعَدَّى(٣) إلى مَفْعُولَيْنِ، وَالثَّانِي مِنْهُمَا عِبَارَةٌ عَنِ الأَوَّلِ،(٤) وَيَكُونُ فِيهِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ إلى المَفْعُولِ الأَوَّلِ. (٥)

---

(١) الأولى ألا يجعل هذه العوامل نوعا من الأعمال السماعية، لأنها تعمل عمل الأفعال، فلا تنفرد عنه بشيء، إلا ما يتعلق ببعض أحكامها، وهو دخولها على المبتدأ والخبر، ولكنها لم تعمل عملا زائدا على عمل الفعل.

وهذه الأفعال تسمى بـ (ظن وأخواتها): وهي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فتجعلها مفعولين لها. ووضعت في اللغة للشك واليقين والتصيير.

الصواب أنها داخلة في الفعل، لأنها تعمل عمل الفعل،

(٢) أي: باعتبار المشهور، وإلا فهي أكثر من هذا العدد.

(٣) في نسخة: (مُتَعَدٍّ).

(٤) أي: خبر عن المبتدأ في الأصل.

(٥) أي: أن الخبر يكون مشتقا، وكل مشتق يكون فيه ضمير (قائما) اسم فاعل وفاعله مستتر يعود إلى المفعول الأول.

نَحْوُ: حَسِبْتُ زيدًا قائمًا، وَخِلْتُ زَيْدًا مُقِيمًا، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا، وَإِذَا كَانَ بِمَعنَى (اتَّهَمتُ) لَم تَقتَضِ المَفعُول الثَّانِي.

وَعَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا، وَإِذَا كَانَ بِمَعنَى (عَرَفتُ)، لَم يَقتَضِ المَفعُول الثَّانِي.

وَرَأَيْتُ زَيْدًا رَاكِبًا، وَإِذَا كَان بِمَعنَى (أَبصَرتُ) لمَ يَقتَض لَمفعُول ثَانٍ.

وَوَجَدْتُ زَيْدًا عاقلًا، وَإِذَا كَانَ بِمَعنَى (أَصَبتُ) لَم يَقتَضِ مَفعُولًا.

وَزَعَمْتُ زَيْدًا كريمًا، وَإِذَا كَانَ بِمَعنَى (قُلتُ)، لَم يَقتَضِ المَفعُول الثَّانِي، نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾ [سورة التغابن:٧]. (١)

فهذه السَّمَاعِيَّةُ أَحَدٌ وَتَسْعُونَ عَامِلًا.

❁ ❁ ❁

---

(١) هذه الأفعال تنقسم باعتبار معانيها إلى أربعة أقسام:

الأول: ما يدل على اليقين فقط، وهو (وجد، وتعلم، ودرى).

والثاني: ما يدل على الرجحان فقط، وهو خمسة: (جعل، وحجا، وعدَّ، وزعم، ووهبَ).

والثالث: ما يدل على اليقين غالبا وللرجحان قليلا، وهي اثنان: (رأى، وعلم).

والرابع: ما يدل للرجحان غالبا ولليقين قليلا، وهي ثلاثة: (ظن، وحسب، وخال).

ثلاثة يقينها لن يُنكرا — وجدت محبوبي تعلّم درى
وخمسة تفيد رجحانا جُعِل — حجا وعد زعمت هب يا ذا الكمل
لذين قد أتى رأى وعلما — وظن وخال مع حسبت فافهما
وغالب اليقين في رأى علم — وللثلاث بعد رجحان جُعِل

[العَوَامِلُ القِيَاسِيَّةُ] (١)

وَالقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا: سَبْعَةُ عَوَامِلَ:

الأَوَّلُ: (الفِعْلُ) عَلَى الإِطْلَاقِ، مُتَعَدِّيًا كَانَ أَو لَازِمًا، نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَذَهَبَ زَيْدٌ. (٢)

وَالثَّانِي: (اسْمُ الفَاعِلِ)؛ وَهُو كُلُّ اسمٍ اشتُقَّ لِلذَّاتِ مِن فِعلٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلامُهُ عَمْرًا الآنَ أو غَدًا. (٣)

---

(١) القياسية لغة: لغةً: ما نُسب إلى القياس، واصطلاحًا: هو الذي لا يتوقف إعماله على السماع.

وحقيقته: أنه كل كلمة عرف تأثير جنسها في غيرها سماعًا عن العرب، وألفاظها غير محصورة، ولكنها داخلة تحت قاعدة كليَّة معيَّنة.

بمعنى أنك إذا سمعت فعلًا من الأفعال المتعدية مثلًا رفعت له فاعلًا، ونصبت له مفعولًا، نحو (وصل أحمد المسجد) ولو أنك لم تسمع هذا التركيب من العرب، من غير توقف على السماع واحتياج إليه.

وهي أحد عشر عاملا على الصحيح، وهي الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل، والمصدر، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمضاف، والجارّ والمجرور، والظّرف، والاسم التامّ.

انظر مساعدة الطلاب لأبي مشكور الإسرافيلي (ص/ ١٠٥).

(٢) الفعل لغة: الحدث، أي: نفس الحدث يطلق عليه الفعل كقيام أو قعود، ونحوه، واصطلاحا: هو كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة.

والفعل هو الأصل في العمل، وأعماله ثلاثة: رفع الفاعل ونائبه، ونصب المنصوبات كالمفاعيل، والحال والتمييز والمستثنى، وتعلق الظرف والجار والمجرور. انظر الأشباه والنظائر للسيوطي (١/ ٣٩٣).

(٣) اسم الفاعل: هو ما دل على حدث وفاعله، أو يقال: هو اسم مصوغ بوزن معين ليدل على من وقع منه الفعل أو قام به. وعمل اسم الفاعل كعمل فعله الذي صيغ منه، فإن كان فعله لازما فاسم الفاعل يعمل الرفع في الفاعل لا غير، (زيد قائم). وإن كان فعله متعديا فاسم الفاعل منه يعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول، نحو: (هذا الضارب زيدا)، و(ما ضارب زيد عمرا).

ولعمله شرطان إذا لم يقترن بـــ(أل) عند البصريين:

وَالثَّالِثُ: (اسْمُ المَفْعُول)، وَهُوَ كُلُّ اسمٍ اشتُقَّ لِذَاتِ مَن وَقَعَ عَلَيهِ الفِعلُ، نَحْوُ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلامُهُ. (١)

وَالرَّابِعُ: (الصَّفَةُ المُشَبَّهَةُ)، وَهُوَ كُلُّ اسمٍ اشتُقَّ لِذَاتِ مَن قَامَ بِهِ الفِعلُ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ. (٢)

الأوَّل: أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو اسم مخبر عنه، أو موصوف، أو غير ذلك.

والثَّاني: أن يدل على الحال والاستقبال، وهذا معروف في كتب النحو.

ومنه صيغ المبالغة وهي خَمسَة أوزان معروفة (فعّال، مفعال، فعول، فعيل، فعِل) وحُوِّل من اسم الفاعل إلى هذه الصيغة للدلالة على المبالغة والتكثير. انظر جامع الدروس العربية (ص/ ٦٢٩).

(١) اسم المفعول: هو ما دل على حدث ومفعوله. أو يقال: اسم مصوغ بوزن معين، ويدل على الذي وقع عليه الفعل، نحو: (مضروب) فإنه دل على حدث وعلى من وقع عليه ذلك الضرب.

وعمله كعمل الفعل المغير الصيغة، ويشترط في عمله شروط اسم الفاعل، ولا بُدّ أن يكون فعله متعديًا، فإن كان فعله الذي أخذ منه لازمًا فلا يأخذ نائب الفاعل مفعولًا به، وإنها ينوب عن الفاعل في هذه الحالة: المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور. والله أعلم. انظر أوضح المسالك لابن هشام (٣/ ٣٠٨).

(٢) الصفة المشبهة هي الصفة المصوغة من فعل لازم لغير التفضيل للدلالة على معنى ثابت في الموصوف، وصح تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها، نحو:(كريم، حسن، أبيض).

وتسمى الصفة المشبهة؛ لمشابهتها باسم الفاعل من حيث أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث.

وعمل الصفة المشبهة كعمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد لأنها مشبهة وتعمل عمل فعلها بشرط أن تعتمد على واحد مما ذكر في اسم الفاعل واسم المفعول. ولا تأخذ مفعولا به؛ لأن فعلها الذي أخذ منها لازم، ولذلك سمي الاسم الذي تنصبه بعدها مشبه بالمفعول إن كان معرفة.

قال الأزهري: "وإنها تعمل عمل فعلها لمشابهتها اسم الفاعل في أنها تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر، فتقول: (حسن، حسنان، حسنون، حسنة، حسنتان، حسنات)".

انظر شرح الشذور لابن هشام (ص/ ٣٦٩) وشرح العوامل للأزهري (ص/ ٣٩٨).

وَالخَامِسُ: (المَصْدَرُ)، نَحْوُ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا. (١)

وَالسَّادِسُ: (المُضَافُ)، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ أُضِيْفَ إِلى اسمٍ آخَرَ. (٢)

فإن الأَوَّلَ يَجُرُّ الثَّانِيَ، وَيُسَمَّى الجَارُّ مُضَافًا، وَالمَجْرُورُ مُضَافًا إِلَيْهِ، نَحو: جَاءَنِي غُلَامُ زَيْدٍ، وَعِنْدِي خَاتَمُ فِضَّةٍ. (٣)

---

(١) المصدر لغة: المخرج والمنبع.

واصطلاحا: هو اسم وضع للدلالة على عملية الفعل وصورته، كالكتابة فإنها تدل على فعل من يكتب.

ويدخل في هذا التعريف المصدر الميمي وغير الميمي واسم المصدر الذي لا يجري على حروف الفعل، نحو: (اغتسل غسلا). والله أعلم.

وعمله: يعمل المصدر عمل فعله تعديا ولزوما، فإن كان فعله لازما احتاج إلى الفاعل فقط نحو: (يعجبني اجتهاد سعيد)، وإن كان متعديا احتاج إلى فاعل ومفعول به فهو يتعدى إلى ما يتعدى إليه فعله نحو: (ساءني عصيانك أباك).

والمصدر لا يعمل عمل فعله لشبهه به لأنه أصله. انظر القواعد الأساسية للهاشمي (ص/ ٣٤٠).

(٢) والإضافة لغة: الإمالة، أو الإسناد، واصطلاحا: هي إسناد اسم إلى اسم بتنزيله منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه. ومعنى قولهم بتنزيله منزلة تنوينه أي: في كون الإعراب يقع ما قبل التنوين ولزومها في حالة واحدة نحو (غلام زيد).

وعمل المضاف: هو جر المضاف إليه، فإن الأسماء التي يسند بعضها إلى بعض فيجر الأول بالثاني وقد اختلف النحاة في جار المضاف إليه، فقال بعضهم: العامل هو الإضافة، والصَّحِيح أن عامل المضاف إليه هو المضاف.

قال الرَّضي في شرح الكافية (١/ ٢٧٣): "وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافا إليه، فهذا هو المعنى المقتضي، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل".

(٣) قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ٣٢٢): "وما قاله سيبويه هو الحقُّ، لأنه إذا كان المضاف إليه ضميرا اتصل بالمضاف، وهو لا يتصل إلا بعامله".

والسَّابِعُ: (الاسْمُ التَّام) وَهُوَ كُلُّ اسمٍ تَمَّ، وَاستَغنَى عَنِ الإِضَافَةِ. (١)

نَحْوُ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلًّا، وَمَنَوَانِ سَمْنًا، وقَفِيزَانِ بُرًّا، وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَمِلؤُهُ عَسَلًا، وَمِثْلُهُ رَجُلًا.

❁ ❁ ❁

---

(١) المرد بالاسم التام: هو كل عامل قياسي مبهم يعمل النصب في تمييز الذات إذا تم واستغنى عن الإضافة.

والمقصود بالتمام: أن يستوفى في المفرد جميع ما يتم به، ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا تصح إضافته إلى ما بعده إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

والذي يتم به الاسم أربعة أشياء: التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة.

وعمله: هو نصب التمييز، وقد تقدم أن نواصب التمييز على قسمين: سماعية، وهو العدد، وقد تقدم الكلام عليه، وقياسية، وهي أربعة أمور:

الأَوَّل: ما يدل على مقدار، وهو عبارة عن أربعة أمور: المساحات كـ(جريب نخلا)، والكيل كـ(صاع تمرا)، والوزن كـ(رطل عسلا)، والمقياس كـ(عندي ذراع بزا).

والثَّاني: ما يدل على ما يشبه المقدار، وهو إما أن يشبه المساحة نحو: (عندي مد البصر أرضا) و(ما في السماء قدر راحة سحابا)، أو يشبه الوزن كقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧﴾ [الزلزلة:٧]، أو يشبه الكيل كالأوعية نحو: (عندي جرة ماءً، وكيس قمحا)، أو يشبه المقياس نحو: (عندي مد يدك حبلا).

والثالث: ما أجري مجرى المقادير مما دل على مماثلة أو مغايرة، نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف:١٠٩] وقولهم: (إن لنا أمثالها إبلا)، ونحو: (إن لنا غيرها إبلًا أو شاءً).

والرَّابع: ما كان فرعا للتمييز، نحو: (عندي خاتم فضة) و(ثوب صوفا).

قال صاحب الكواكب (ص/ ٣٢٥): "وصح عملها وإن كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل؛ لأنها طالبة له في المعنى، فنحو: (عشرين درهما) شبيه بـ(ضارب زيدا)، و(رطل زيتا) شبيه بـ(ضارب عمرا) في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين في الثاني والنون في الأول، وقيل غير ذلك".

انظر شرح ابن يعيش (٣/ ٧١) وشرح الكافية للرضى (١/ ٣١٨).

[العَوَامِلُ المَعنَوِيَّةُ] (١)

وَالمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا: عَدَدَانِ:

رَافِعُ المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ. (٢)

وَرَافِعُ الفِعْلِ المُضَارِعِ، نَحْوُ: يَضْرِبُ زَيْدٌ.

وَالعَامِلُ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ: هُوَ وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الاسمِ، نحو: زَيدٌ يَضرِبُ، كَمَا تَقُولُ: زَيدٌ ضَارَبٌ. (٣)

وَالعَامِلُ فِي المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ: هُوَ الاِبْتِدَاءُ، وَهُوَ مَعْنَى لَا يُوجَدُ فِي الخَارِجِ. (٤)

❁ ❁ ❁

---

(١) المعنوية لغة: المنسوبة إلى المعنى، واصطلاحًا: ما لا يكون للِّسان فيه حظٌّ بأن يَكون معنىً يُتصوَّر في القلب.

ومعنى هذا: أنه العامل الذي لا يكون للِّسان فيه حظٌّ من اللفظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب، كعامل المبتدأ وهو الابتداء، وهو شيء لا يتلفظ به، وإنما يُعرف بالقلب، وقد تقدم أشهر ما جعله النحويون عاملا معنويا.

قال ابن جنِّي في الخصائص (١/ ١١٠): " وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كـ(مررت بزيد)، و(ليت عمرًا قائم)، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بضمامة اللفظ للَّفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح". انظر تسريح الغوامل (ص/ ٤٨٩) وكيف تتعلم الإعراب (ص/ ٢٩٨).

(٢) لفظ (رافع) في كلا الموضعين ليس في (جـ).

(٣) الصواب أن رافع الفعل المضارع هو التجرد، وهو كون الفعل المضارع خاليا من ناصب أو جازم. انظر شرح الكافية لابن مالك (٣/ ١٥١٩) والتصريح للأزهري (٢/ ٣٥٦).

(٤) [ب]: (وهو المعنى، وهو كونهما مجردين عن اللفظية).

والابتداء لغة: هو بمعنى الافتتاح والتقديم، واصطلاحا: هو جعلك الاسم أوَّلاً، لترفع ما بعده، فهو معنى من المعاني. انظر الأشباه والنظائر للسيوطي (١/ ٢٩٥) وحاشية ابن حمدون على المكودي (١/ ١٢٣).

[الخَاتِمَة]

وَهَذِهِ مِائَةُ عَامِلٍ،(١) فَلَا يَسْتَغْنِي الصَّغِيرُ وَالكَبِيرُ، وَالوَضِيعُ وَالرَّفِيْعُ،(٢) عَنْ مَعْرِفَتِهَا وَاسْتِعْمَالِهَا.(٣)

❁ ❁ ❁

---

(١) [أ]: فهذه مائة عامل.

(٢) (الصغير) أي في فن النحو وهو المبتدئ أي الذي لم يتصور مسائل الفن

وقوله: (الكبير) كأنه يريد به المتوسط وهو الذي تصور مسائل الفن مع معرفة الراجح منها، وأما المنتهي فيستفيد منها من حيث جمع الأشباه وإلا فلا شك من استغنائه.

وهذا بمعنى الوضيع والرفيع وإن كان استعمالها في العلم لا يعجبني.

(٣) في نسخة: (وأوردنا بيانها على طريقة الحساب والعدد وبالله التوفيق).

وكان الفراغ من تحقيق هذا المتن مع التعليق عليه يوم الأربعاء (١٤/ جمادى الثانية/ ١٤٤٥هـ) ونسأل الله أن يجعل فيه البركة، والحمد لله ربِّ العالمين.

مُفَكِّرَة [كِتَابَة الفَوائِد والتَّنبِيهَات]

فَهرسُ أهمِّ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِع

❖ التعريفات للجرجاني، ط: دار الكتب العلميَّة.

❖ إحياء النَّحو، المؤلف: إبراهيم مصطفى. بدون ناشر.

❖ إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، ن: دار الكتب العلميَّة.

❖ الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام، ت: علي فودة، ن: عماد شؤون المكتبات.

❖ الأشباه والنظائر في النحو، المؤلف: السيوطي، الناشر: دار الفكر.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، للأنباري، ن: المكتبة العصرية.

❖ الكواكب الدرية شرح متممة الآجروميَّة، للأهدل، ن: مؤسسة الكتب الثقافيَّة.

❖ النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن، ن: دار المعارف.

❖ شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ن: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

❖ شروح العوامل للجرجاني، وللبركوي، جمع وتعليق إلياس، ن: دار الكتب العلميَّة.

❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لناظر الجيش، ت: علي فاخر وآخرون، ن: دار السلام.

❖ شرح شذور الذهب لابن هشام، ت: محمد محي الدين، الناشر: دار الطلائع.

❖ شرح الخطيب على مغني اللبيب،، النَّاشر: دار المصوِّر العربي.

❖ كيف نتعلم الإعراب، المؤلف توفيق بن عمر بلطه جي، الناشر: دار الفكر المعاصر.

❖ لسان العرب، لابن منظور الأنصاري الإفريقى، ن: دار صادر – بيروت.

❖ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للأزهري، ت: أبو بلال الحضرمي، ن: دار الآثار.

❖ همع الهوامع، للسيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، ن: المكتبة التوفيقية.

❁ ❁ ❁

فَهرسُ المُحتَويَـات